المتشابه والمختلف

فى النحو العربى

الدكتور محمد حسنين صبرة

الأستاذ بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

الـكـتـاب : المتشابه والمختلف في النحو العربى

المؤلـف : د/ محمد حسنين صبره

رقم الإيداع : ٥٥٤١

تاريخ النشر : ٢٠٠٣

الترقيم الدولى : I. S. B. N. 977 - 215 - 657 - 1

الـنـاشـر : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع
شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع : ١٢ شارع نوبار لاظوغلى (القاهرة)

ت : ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

الـتـوزيـع : دار غريب ٣٫١ شارع كامل صدقى الفجالة – القاهرة

ت ٥٩٠٢١٠٧ – ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق والمعرض الدائم } ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر – الدور الأول
ت ٢٧٣٨١٤٢ – ٢٧٣٨١٤٣

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

أحمدك ربى حمدًا لا بلوغ لمنتهاه، وأصلى وأسلم على عبدك ورسولك محمد مصطفاك من خلقك أجمعين، وبعد .

فلما وجدت قبولاً من بعض الدارسين لموضوع هذا الكتاب أعدت طباعته، بعدما فعلت شيئين : الأول : أننى زدت فصلاً ثانياً خاصًا بالمتشابه والمختلف من الأدوات، الشىء الثانى : أننى نقحت الفصل الأول الخاص بالتراكيب وزدت عليه بعض التراكيب المتشابهة ، وأسأل الله العون والسداد .

المؤلف

١٢ من رمضان سنة ١٤١٤ هـ

٢٢ من فبراير سنة ١٩٩٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله الذى هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد .

فهذا بحث فى «المتشابه والمختلف فى النحو العربى». والذى جعلنى أكتب فيه أنه من خلال دراستى لكتب النحو وتدريسى لها وجدت تشابهًا بين كثير من الظواهر النحوية، بعضها مشهور التشابه، وبعضها غير مشهور ، فمن المشهور شبه الاسم المبنى بالحرف، والحروف المشبَّهات بليس، ومن غير المشهور شبه الخبر بالنعت والحال، وشبه النعت بعطف البيان، فأردت أن أجمع هذه المتشابهات المتناثرة بين الأبواب النحوية عسى أن يستفيد منها دارسو النحو .

هذا ولم أقصد التشابه بمعناه البلاغى الدقيق، وإنما قد يكون الذى بين البابين أو الظاهرتين تشابهًا أو اتفاقًا أو تقاربًا .

ولقد كنت أذكر التشابه بين ظاهرتين، ثم أذكر بعد ذلك ما يختلفان فيه . ولقد كان التشابه يكثر حينًا، ويقل أحيانًا أخرى ، ولكنى سجلت هذا وذاك رغبة فى الإفادة .

وهذا البحث ما هو إلا محاولة ، فإن كنت قد أفدت وأصبت فهذا ما أريده من وراء هذا البحث . وإن كنت قد أخطأت فأطلب من القارئ الكريم أن يصوِّب الخطأ أو يتجاوز عنه، والله سبحانه من وراء القصد، وهو خير معين .

المؤلف

القاهرة فى غرة صفر سنة ١٤١٣ هـ

٣٠ يوليو سنة : ١٩٩٢ م

الفصل الأول

ما يتصـل بالتراكيب

١ - الكـلام والكَلِـم

الكلام والكلم يتشابهان فيما إذا كان التركيب مكونا من ثلاث كلمات فـأكـثـر وأفـاد فـائدة يحـسن السكوت عليهـا مـثل : زيد قـام أبوه، فـهـذا التركيب يقال له كـلام لأنه مفيد، لأن من شـرط الكلام الإفادة، ويقـال له كلم لأنه مكون من ثلاث كلمات ، لأن الكلم اسم جنس جمعى .

وينفـرد الكـلام إذا كـان الـتـركـيب مكونا من كلمـتـين وأفـاد مـثل : قام عمرو .

وينفرد الكلم إذا كان التـركيب مكونا من ثلاث كلمات ولم يفد مثل : إنْ قام بكر [1] .

ويوضح الأستاذ عبـاس حسن العـلاقة بينهما بقوله : « فـخـلاصـة المـوازنة بين الاثنين: أنهـمـا يشـتـركـان حينا فى نوع (أى : فى عـدد من

(١) أوضح المسالك ، لابن هشام : ١/ ١٢، ١٣.

الأفـراد) ثم يخـتص كل واحـد منهمـا بعـد ذلك بنوع آخـر ينفـرد به دون نظيـره، فيـصـيـر به أعـم وأشمل، فكل منهمـا أعم وأشـمل حـينا، وأخص وأضيق حـينا آخـر، ويعـبـر العلمـاء عن هذا بقـولهم : إن بينهـمـا العـمـوم والخصوص من وجه، أو بينهمـا العموم والخصـوص الوجهى. يريدون من هذا : أنهـمـا يجـتـمعـان حينا فى بعض الحـالات ، وينفـرد كل منهـمـا فى الوقت نفسه ببعض حالات أخرى يكون فيها أعم من نظيره، ونظيره أعم منه أيضـا، فكلاهمـا أعم وأخص معـا، وإن شئت فقل : إن بينهما العـمـوم من وجه والخصوص من وجه .. فيجتمعان فى مثل: قد غاب علىّ، وينفرد الكلام بمثل : حضـر محـمود، وينفـرد الكلم بمثل : إن جاء رجل ، فـالكلم أعم من جهـة المعنـى؛ لأنه يشمل المفيـد وغيـر المفيد، وأخص مـن جهـة اللفظ لعدم اشتماله على اللفظ المركب من كلمتين. والكلام أعم من جهة اللفظ لأنه يشمل المركب من كلمتين فـأكثر ، وأخص من جهة المعنى لأنه لا يطلق على غير المفيد »(١) .

* * *

٢ - القول والكلمة والكلام والكلم

القـول يُطلق على جـمـيع مـا ينطق بـه الإنسـان سـواء كـان تـامًـا أم ناقصا (٢) . فهو يصدق على الكلمـة والكلام والكلم، لأن كلا منها ينطق به الإنسان، ولأن كلا منها له معنى والقول له معنى .

---

(١) النحو الوافى : ١/ ٢٠ .

(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش : ١/ ٢١ .

والقول يختلف عن الكلمة لأنه يطلق على المركب والمفرد، وهى مختصة بالمفرد، ويختلف عن الكلام لأن القول يطلق على المفيد وغيره، والكلام يطلق على المفيد فقط، ويختلف عن الكلم لأن القول يطلق على المفرد والمركب وعلى المركب من كلمتين وعلى المركب من أكثر، والكلم يختص بالمركب من أكثر من كلمتين [1] .

* * *

٢ - الكلمة والكلام

تتشابه الكلمة مع الكلام إذا قُصِد بها الكلام كما فى نحو قوله تعالى : ﴿ كلا إنها كلمة هو قائلها﴾ إشارة إلى قوله تعالى : ﴿رب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت﴾ [2] . فرب ارجعون . . . كلمة قصد بها الكلام [3] . وإطلاق الكلمة على الكلام من باب تسمية الشىء باسم بعضه كتسميتهم ربيئة القوم عينا [4] . والبيت من الشعر قافية [5] . وقال الصبان : ويصح أن يكون من باب الاستعارة لأن الكلام لما ارتبط بعضه ببعض وحصلت له بذلك وِحدة أشبه الكلمة [6] .

وتختلف الكلمة عن الكلام إذا لم يقصد بها الكلام؛ لأن الكلمة تدل على معنى مفرد، والكلام يتكون من كلمتين فأكثر وأفاد فائدة .

* * *

(١) شرح الأشمونى : ١/ ٢٧ .
(٢) المؤمنون: ١٠٠ .
(٣)أوضح المسالك : ١/ ١٣.
(٤) ربيئة القوم : مقدمة القوم (المعجم الوسيط : (ربأ) .
(٥) شرح الأشمونى : ١/ ٢٨ ، ٢٩ .
(٦) حاشية الصبان : ١/ ٢٩ .

٤ - الفعل الماضى والمضارع

يشبه الماضى المضارعَ فى الزمن، وذلك إذا وقع الماضى بعد أداة شرط نحو قوله تعالى : ﴿فإن حاجوك﴾[١] . وقول زهير :

وإنْ أتاه خليــلٌ يـومَ مســألة
يقولُ لا غائبٌ مالى ولا حَرِمُ [٢] .

ويشبه المضارعُ الماضىَ إذا وقع المضارع بعد «لمْ ولمّا» نحو قوله تعـالى: ﴿لم يَلِدْ ولم يُولَدْ﴾ [٣] . وقوله : ﴿ولَمّا يعلم الله الذين جاهدوا مـنـكـم﴾ [٤] . يقول ابن يعيش : « وأما لم ولما فإنهما ينقلان الفعل الحاضر إلى الماضى » . ويقول : « وتقول لم يخرج زيد، فتدخلها على لفظ المضارع والمعنى معنى المضى، ألا ترى أنك تقول لم يقم زيد أمس [٥] .

ويختلف الماضى عن المضارع فيما يأتى :

١- أن الماضى بحسب وضعه يدل على حدث وقع قبل زمن التكلم، وأن المضارع إذا تجرد من القرائن يدل على حدث واقع فى الحاضر أو سيقع فى المستقبل .

٢- وأن الماضى مبنى دائما، أما المضارع فإذا لم تتصل به نون النسوة أو نون التوكيد المباشرة فإنه يُعرب .

٣- وأن كلا منهما لا يقبل علامات الآخر .

* * *

---

(١) آل عمران : ٢٠ .
(٢) أوضح المسالك : ٤/ ٢٠٧ .
(٣) الإخلاص : ٣ .
(٤) آل عمران : ١٤٢ .
(٥) شرح المفصل : ٧/ ٤١ .

٥ - فعل الأمر والمضارع

يشبه فعل الأمر المضارع فيما يلى :

١- أن الأمر مأخوذ من المضارع بحذف حرف المضارعة؛ فتقول فى يضَع : ضَعْ ، وفى يدحرج : دَحْرِجْ وفى تقُوم: قُم ، إلخ .

٢- أن الأمر يشترك مع أحد زَمنَى المضارع وهو المستقبل، لأن زمن فعل الأمر مستقبل، والمضارع يدل على المستقبل، يقول ابن يعيش : « فإن قيل : ولِمَ كان لفظ الأمر من المضارع دون غيره ؟، قيل : لما كان زمن الأمر المستقبل أخِذ من اللفظ الذى يدل عليه وهو المضارع » [(١)] .

٣- أن إسنادهما إلى ضمائر الرفع المتصلة على طريقة واحدة .

٤- أن كلا منهما يُؤكَّد بالنونين الثقيلة والخفيفة .

٥- أن علامة بناء الأمر هى علامة إعراب المضارع، فقد اشتهر عند النحاة قولهم : يُبنى فعل الأمر على ما يُجزم به مضارعه .

حتى إن الكوفيين قالوا : إن الأمر معرب ومجزوم بلام محذوفة [(٢)].

٦-أنهما يشتركان فى علامتين هما اتصالهما بنونى التوكيد وياء المخاطبة .

ويختلفان فى ثلاثة أمور :

الأول : أن زمن المضارع حاضر ومستقبل ، والأمر مستقبل فقط، الأمر الثانى : أن الأمر مبنى دائما ، أما المضارع فإنه إذا لم تتصل به نون

(١) السابق : ٧/ ٥٩ .

(٢) السابق : ٧/ ٦١ .

النسوة أو نونا التوكيد فإنه يُعرب. الأمر الثالث : أن فعل الأمر يدل على الأمر بصيغته، ولا يدل المضارع على الطلب إلا إذا اتصلت به لام الأمر .

* * *

٦- الفعل المضارع والاسم

سُمِّى فعلا مضرعا لأنه يضارع أى يشبه الاسم، قال محمد محيى الدين : وأما البصريون فقالوا : إن علة إعراب الفعل المضارع مشابهته للاسم فى عدة وجوه، والشىء إذا شابَه الشىء أخذ حكمه، وقد علمتَ أن من حكم الاسم الإعراب، فأخذ الفعل المضارع هذا الحكم، فأما وجوه الشبه بين الفعل المضارع والاسم فخمسة وجوه :

الأول : أن الفعل المضارع يقع فى مواقع كثيرة يقع فيها الاسم ، ألاَ ترى أن الاسم يقع خبرا نحو : زيد قائم، والفعل المضارع يقع خبرا نحو. زيد يقوم ، والاسم يقع صفة نحو : هذا رجل جواد، والفعل المضارع يقع صفة نحو : هذا رجل يجود، والاسم يقع صلة مع كلمة أخرى نحو : جاءنا الذى قام أبوه، أو وحده نحو : جاء القائم ، وكذلك الفعل المضارع يقع صلة نحو : جاء الذى يقوم أبوه ، ونحو : جاء الذى يقوم ، والاسم يقع حالا نحو : جاء زيد راكبا، والفعل المضارع يقع حالاً نحو : جاء زيد يركب .

الوجه الثانى : أن الفعل المضارع قد يحتاج إلى حركات الإعراب لبيان المعنى المراد منه فى العبارة، كما أن الاسم يحتاج إلى حركات الإعراب ليدل على المعنى المراد منه، مثل العبارة المشهورة «لا تأكل السمك وتشربِ اللبن » (بفتح الباء أو ضمها أو تسكينها) .

الوجه الثالث : أن الفعل المضارع بحسب وضعه يكون شائعا ثم يعرض له التخصيص بما يلحق به، ألست ترى أنك لو قلت : يحضر محمد ، كان هذا الفعل صالحا للحاضر والمستقبل ، فإذا قلت : سيحضر على، أو سوف يحضر خالد، تخصص بما أُلحق به من السين وسوف بالمستقبل ، كما أن الاسم يكون بحسب وضعه شائعا كرجل، فإنه يشمل كل رجل، فإذا قلت : الرجل، تخصص بما لحق به من أل .

الوجه الرابع: أن الفعل المضارع تدخل عليه لام الابتداء التى تتصل بخبر إن المكسورة كما تدخل على الاسم، ولا تدخل هذه اللام على الماضى والأمر، تقول : إن محمدا ليضرب عمرا، كما تقول : إن محمدا لضارب عمرا، فلما وجدنا الفعل المضارع تقترن به هذه اللام ولا تقترن بأخويه الماضى والأمر، ووجدنا الأصل فى هذه اللام أن تقترن بالاسم علمنا أن المضارع يشبه الاسم ولا يشبه الماضى ولا الأمر .

الوجه الخامس: أن المضارع واسم الفاعل يجريان معا على حركات وسكنات متوافقة ، فضَارِب يجرى فى الحركات والسكون على ما يجرى عليه يضرب ، ومُسْتَغْفِر يجرى كذلك مع يستغفر وهكذا ، ونعنى بذلك أن الحرف المتحرك فى اسم الفاعل يقابله حرف متحرك فى المضارع، وإن لم تكن الحركة فى المضارع هى نفس الحركة فى اسم الفاعل [1] .

ويختلفان فيما يأتى :

١- أن الفعل المضارع يدل على الحدث، وليس كذلك جميع الأسماء.

---

(١) عدة السالك إلى تحيق أوضح المسالك : ٤/ ١١٤ - ١٤٦ .

٢- أن المضارع يدل على الزمن، وليس كذلك جميع الأسماء .

٣- أن الفعل المضارع لا يقع تاليا لجميع العوامل فلا يقع مثلا اسما لكان أو إن .

٤- أن الفعل المضارع لا يقبل علامات الاسم التى نص عليها النحاة، والعكس صحيح .

* * *

٧- الاسم المبنى والحرف

من المقرر عند النحاة أن الاسم يُبنى إذا أشبه الحرف، وبعض الأسماء تشبه الحرف فى وضعه، كأن يُوضع الاسم على حرف أو حرفين كما يوضع الحرف، مثل الضمائر، فتاء الفاعل تشبه الباء واللام، ونا تشبه قد وهل.

وبعض الأسماء يشبه الحرف فى معناه، فمَن ومتى الشرطيتان تشبهان (إنْ) الشرطية، ومَن ومتى الاستفهاميتان تشبهان الهمزة وهل الاستفهاميتين .

وأسماء الإشارة تشبه حرفا غير موجود، فإنها متضمنة لمعنى الإشارة، وهذا المعنى لم تضع له العرب حرفا، ولكنه من المعانى التى من حقها أن تؤدّى بالحرف، لأنه كالخطاب والتنبيه .

وبعض الأسماء تشبه الحرف فى استعماله، فأسماء الأفعال تشبه الحرف فى أنها تنوب عن غيرها، ولا تتأثر بشىء قبلها، فهيهات وصَهْ

نائبان عن بَعُدَ واسكُتْ، ولا يدخل عليهما ما يؤثر فيهما، وكذلك الحرف فليت ولعل نائبان عن أتمنى وأترجي، ولا يتأثران بما قبلهما .

وبعض الأسماء تشبه الحرف فى افتقاره، فكما تفتقر الحروف إلى جملة توضح معناها فإنّ هناك بعض الأسماء تشبه الحرف فى افتقاره ، كأسماء الموصول تحتاج إلى صلة توضح معناها، وإذْ وإذا تضاف كل منهما إلى جملة توضح معناها (١) .

وتختلف هذه الأسماء عن الحروف فيما يأتى :

١- أن بعض هذه الأسماء له معنى دون أن يفتقر إلى شىء بعده، فالضمائر مثلا تدل على التكلم والخطاب والغيبة .

٢- أن كثيرا منها يُسند إليه مثل الضمائر وأسماء الإشارة والموصول، ولا يُسند إلى الحروف إلا إذا قُصد لفظُها .

* * *

٨- الأسماء المبنية

تتشابه الأسماء المبنية فى أمرين: الأول: أن حركتها لا تزول عنها إلا إذا كانت مبنية على السكون والتقى هذا الساكن بساكن آخر فيحرك الأول مثل : مَنِ الذى سافر ؟ الأمر الثانى : أن إعرابها ينسب إلى محلها، فتقول مثلا : مبنى على السكون فى محل رفع . . .

ويختلف بعضها عن بعض فى أمرين : الأول: أن شبهها بالحرف يختلف من نوع إلى نوع ، فمثلا بناء الضمائر للشبه الوضعى، وأسماء

(١) أوضح المسالك : ١/ ٢٩ - ٣٢ .

الشرط والاستفهام للشبه المعنوى، وهكذا، الأمر الثانى : أن من هذه المبنيات ما كن بناؤه لازما كالأسماء التى سبقت ، ومنها ما كان بناؤه عارضا فى بعض الأحوال، مثل المنادى إذا كان مفردا أو نكرة مقصودة، واسم لا النافية للجنس إذا لم يكن مضافا أو شبيها بالمضاف، والأحد والثلاثة إلى التسعة إذا رُكبت مع العشرة، إلى غير ذلك (١) .

* * *

٩ - الأسماء المعربة بعلامات فرعية

هذه الأسماء تتشابه فى أنها تُعرب بعلامات متفرعة أو نائبة عن العلامات الأصلية، فالأسماء الستة تُرفع بالواو نيابة عن الضمة، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة ، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة ، والمثنى يرفع بالألف نيابة عن الضمة ، وينصب بالياء نيابة عن الفتحة، ويجر بالياء نيابة عن الكسرة، وجمع المذكر السالم يرفع بالواو نيابة عن الضمة، وينصب بالياء نيابة عن الفتحة ، ويجر بالياء نيابة عن الكسرة، وجمع المؤنث ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، والممنوع من الصرف يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة .

ومن الواضح أن هذه الأسماء تختلف صيغها ومدلولاتها وعلامات إعرابها الواحد عن الآخر .

* * *

---

(١) راجع شرح المفصل : ٤/ ٨٥ وما بعدها ، والقواعد الأساسية للسيد الهاشمى ص : ٤٠ .

١٠ - الإعــراب التقديــرى والمحلى

يشترك الإعراب التقديرى مع الإعراب المحلى فى أن كلا منهما لا يظهر على آخر الكلمة .

ويفترقان فى أن الإعراب التقديرى يقدر على آخر الكلمة، ويمنع من ظهوره التعذر كما فى آخر الاسم المقصور، أو الثقل كما فى آخر الاسم المنقوص، أو حركة المناسبة كما فى آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، أما الإعراب المحلى فيتعلق بموقع الكلمة جميعها (١).. وأن الإعراب التقديرى يكون فى كلمة معربة، أما الإعراب المحلى فيكون فى كلمة مبنية أو فى جملة لها محل من الإعراب ، أو فى مصدر مؤول . . .

وقد يجتمع الإعراب التقديرى والمحلى فى كلمة واحدة، كما فى نحو يا عيسى، ويا يحيى، فكل منهما منادى مبنى على الضم المقدر فى محل نصب (٢) .

* * *

١١ - المعــارف

تتشابه المعارف فيما يأتى :

١- أنها تعين مدلولها وتخرجه من حيز الشيوع.

٢- أن ضمير الغائب، واسم الإشارة ، واسم الموصول تتشابه فى اللفظ، وفى المعنى، وفى الاستعمال، وسأبين فيما يلى هذا التشابه :

---

(١) القواعد الأساسية : ٧٢ .

(٢) السابق : نفس الصفحة .

أولا : تشابهها فى اللفظ :

أ- فى الجمود :

تشترك الأسماء الثلاثة فى أن لفظها جامد، فليس لها أصل اشتقاقى ثلاثى كالأسماء الأخرى، ولا يشتق منها لفظ آخر، ويعلل نحاتنا جمودها بأنها أشبهت الحروف فى مبناها. لكن هنرى فليش يعلل جمود الضمائر مثلا بأنها تنتسب إلى أساس لغوى قديم يصعب تحديده، واستمر الناطقون فى استعمالها كما تلقوها .

لكن يلاحظ أن بعضها أقل جمودا من بعض ، فالإشارة تُوصف ويوصف بها نحو هذا المجاهد ، وزيد هذا ، وتثنى نحو : هذان ، وتُصغَّر مثل : ذَيّا، والموصول يوصف به نحو: ما جاء الرجل الذى قاتَل، ويثنى نحو : اللذان ، ويُصغر نحو : اللذيَّا، أما الضمير فإنه موغل فى الجمود ، ولا يتصرف فيه بأى نوع من أنواع التصرف [(١)] .

ب - فى البنـــاء:

تشترك الأسماء الثلاثة فى البناء، فهى من طائفة الكلمات المبنية لفظا المعربة محلا، وإنما أُعربت : هذان وهاتان، واللذان واللتان بإعراب المثنى لأن الإشارة والموصول فيهما شبه بالأسماء المتمكنة من حيث إنهما يوصف بهما ، وتوصف الإشارة، ويدخلهما التصغير كما سبق، ولما بَعُدت المضمرات من الأسماء المتمكنة ، وتوغلت فى شبه الحرف صاغوا

---

(١) المبهمات الثلاثة ، الضمير والإشارة والموصول ، رسالة ماجستير من كلية دار العلوم ، للمؤلف ص : ١٦ ، ١٧ باختصار .

لها أسماء للتثنية على غر منهج تثنية الأسماء المتمكنة تمييزا لما قارب المتمكنة على ما لم يقاربها [1].

جـ- فى التثنية :

تشترك الأسماء الثلاثة فى صيغة التثنية، وذلك من حيث أمرين :

الأمر الأول : أن صيغة التثنية فيها جميعا صيغة مرتجلة ولفظية فى أول أحوالها للدلالة على المثنى، وليست تثنية صناعية كتثنية الأسماء الأخرى، كما أن «كلا» صيغة مرتجلة للدلالة على التثنية، وأن «هؤلاء» صيغة مرتجلة للدلالة على الجمع .

الأمر الثانى : أن تثنية الإشارة تتفق مع تثنية الموصول فى شيئين : أحدهما : تشديد كل من نون الإشارة والموصول عند تثنيتهما ، فيقال : هذان واللذان، ثانيهما : أنه يُحذف منهما حرف عند التثنية، وهو الألف فى (ذا وتا) والياء من (الذى والتى) [2].

د - فى تشابه الحروف :

تتشابه حروف الأسماء الثلاثة مع بعضها البعض كما ولفظا، أما من ناحية الكم فإن أغلب أبنية الأسماء الثلاثة مكون من حروف قليلة إذا قيست بكم حروف الأسماء الأخرى ، نرى ذلك مثلا فى : هو وهى من ضمائر الغائب، وفى ذا وتا من الإشارة، فإننا نرى شيئين : الشىء الأول: أن الذال أصل من أصول الإشارة والموصول ، وهذا رأى البصريين: أما

---

(١) السابق : ١٧ .
(٢) السابق : ١٨ .

الكوفيون فيرون أن الأصل فيهما الذال وحدها . الشيء الثاني : أن ضمير الغائب مأخوذ من الإشارة ، وهذا ما أثبتته الدراسات المقارنه ، يقول هنرى فليش : وضمير الغائب يأتى من ضمير إشارى مضعف على ما أسفرت عنه المقارنات السامية (١) .

ثانيا : تشابهها فى المعنى :

أ - فى الإبهام :

تشترك الأسماء الثلاثة فى الإبهام، أى عدم الوضوح، فجميعها لا معنى له فى ذاته ، وأغلبها يقع على جميع الموجودات، وجميعها يقع فيه اللبس أو الغموض .

ب - فى المدلول :

تشترك الأسماء الثلاثة فى المدلول ، فكلها يدل على كون مطلق أو كُلّى وهو الحضور والغيبة على إطلاقهما دون التقيد بخصوص الحاضر أو الغائب، وهذه وظيفة من وظائف المبهمات، إذْ إن دلالة هذه العناصر دلالة وظيفية لا معجمية، إذ لا معنى لها فى ذاتها كما قلت، وإذا أُريد لها أن تدل دلالة معجمية كان ذلك بواسطة المرجع فى ضمير الغائب، والمشار إليه فى الإشارة ، والموصوف أو الصلة فى الموصول، وهذه فكرة الدكتور تمام حسان (٢) .

---

(١) السابق : ١٨ وما بعدها .
(٢) السابق : ١٢ .

ثالثا : تشابهها فى الاستعمال :

أ - فى استعمال الإشارة للربط :

من المشهور عند النحاة أن الإشارة تنوب عن الضمير فى الربط، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ ولباس التقوى ذلك خير﴾ [1] .

ب - فى استعمال ضمير الغائب للإشارة :

قد يُشار بضمير الغائب كما يشار بالإشارة، وذلك فى قول زائد بن صعصعة الفقعسى :

رمتْنى عن قوس العدو وباعدتْ
عُبيدة زاد الله ما بيننا بُعْدا
إذا ما انتسبنا لم تلدْنى لئيمة
ولم تجدِى من أنْ تُقرِّى به بُدّاً

فضمير (به) معناه: بهذا الكلام السابق، وهو قوله: لم تلدنى لئيمة .

جـ - فى استعمال الإشارة بمعنى الموصول :

أورَدَ الكوفيون نصوصا من القرآن الكريم والشعر تفيد صلاحية استعمال الإشارة بمعنى الموصول، من ذلك قوله تعالى : ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم﴾ [2] أى : أنتم الذين تقتلون أنفسكم ، فأنتم مبتدأ، وهؤلاء خبره، وتقتلون صلة الموصول، ومن ذلك قول ابن مفرغ :

---

(١) الأعراف : ٢٦ .
(٢) البقرة : ٨٥ .

عَدَسْ مالعبّـادٍ عليك إمـارةٌ

أَمِنْتِ وهذا تحملـين طليق

يريد : والذى تحملين طليق [1]

٣ - وتتشابه المعارف فى أن المعرف بأل والمضاف لمعرفة والمعرّف بالنداء كانت نكرة ثم صارت معرفة .

وتختلف المعارف فيما بينها فى الأمور الآتية :

١- أنها تختلف فى درجة التعريف ، فأعرفها الضمير ثم العلم ثم الإشارة ثم الموصول ثم المعرف بأل ثم المضاف إلى واحد منها ثم النكرة المقصودة بالنداء [2]

٢ - أن كيفية التعريف تختلف من نوع إلى نوع ، فضمير المتكلم والمخاطب تعريفهما بالحضور، وضمير الغائب يتعرف بالمرجع ، والعلم يتعرف بالعلمية، وأسماء الإشارة بالإشارة الحسية، والموصول بالصلة، وتتعرف النكرة بأل أو بالإضافة أو النداء .

٣- أن من المعارف المبنى والمعرب، فالضمائر وأسماء الإشارة والموصول أسماء مبنية، وما عداها معرب .

٤- أما ضمير الغائب والإشارة والموصول فإنها تختلف عن بعضها فيما يأتى :

---

(١) المبهمات الثلاثة : ٢٠ ، ٢٢١ .

(٢) شرح الأشمونى : ١/ ١٠٧ .

أ - أن بعضها أقل جمودا من الآخر، وقد تقدم الكلام على ذلك .

ب - أن منها ما يدخله الإعراب كما فى تثنية الإشارة والموصول ، وأىّ الموصولة إذا لم تُضف ويُحذف صدر صلتها ، وأما ضمير الغائب فهو مبنى دائما .

جـ - أن كلا منها بحسب الظاهر له صيغه وتقسيماته الخاصة به .

د - أن الأصل فى الربط هو الضمير؛ ولذلك يُربط به بارزا ومستترا ومحذوفا ، وأن الأصل فى الإشارة هو أسماء الإشارة لا ضمير الغائب وأن الغالب ألا تستعمل الإشارة بمعنى الوصول، وإنما هى نصوص قليلة استُعملت فيها الإشارة بمعنى الموصول .

* * *

١٢ - المبتدأ وأدوات الشرط

إذا كان المبتدأ مبهما وسببا للخبر أشبه اسم الشرط، وأشبه الخبر الجواب فتدخل الفاء فيه كما تدخل فى الجواب، وذلك إذا كان المبتدأ أحد الأشياء الآتية :

١- موصولا بفعل أو بظرف مثل : الذى يأتينى ، أو فى الدار فله درهم .

٢- موصوفا بأحدهما نحو : رجل يسألنى ، أو فى المسجد فله صدقة .

٣- مضافا إلى الموصول أو الموصوف نحو كل الذى تفعل فلك أو عليك، وكل رجل يتقى الله فسعيد .

٤- موصوفا بالموصول المذكور بشرط قصد العموم واستقبال معنى الصلة أو الصفة نحو السَّعْى الذى تسعاه فستلقاه، ورجل يسألنى، أو فى المسجد فله بِرّ .

أيضا إذا دخل على هذا المبتدأ « إنّ أو أنَّ أو لكنّ» تدخل الفاء فى الخبر نحو قوله تعالى : ﴿ إن الذين قالوا ربُّنا الله ثم استقاموا فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون﴾ (١) وقوله : ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شىء فأن لله خُمُسَه﴾ (٢) وقول الشاعر :

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم

ولكنّ ما يُقْضَى فسوف يكونُ

ويختلف ما بعد الفاء هنا عن الواقع بعد الفاء فى جواب شرط والأداة جازمة أن ما بعد الفاء هنا لا محل له من الأعراب ، أما الواقع بعد الفاء والأداة جازمة ففى محل جزم .

* * *

١٣ - الخبر والحال والنعت

تتشابه هذه الأبواب فى الأمور الآتية:

١- أن كلا منها إذا كان مفردا كان مشتقا مثل : زيد مبتسم، وجاء زيد المبتسم ، وجاء زيد مبتسما .

٢- أن الخبر نفس المبتدأ فى المعنى، وأن الحال نفس صاحبها فى المعنى، وأن النعت هو المنعوت فى المعنى.

(١) سورة الأحقاف : ١٣ .

(٢) سورة الأنفال : ٤١ .

٣- أن كلا منها يتعدد تقول : خالد شاعر فقيه ، وجاء زيد الشاعر الفقيه، وجاء خالد راكبا مبتسما .

٤- وتتشابه فى التطابق فى النوع والعدد، فيتطابق الخبر مع المبتدأ، والحال مع صاحب الحال ، والنعت مع المنعوت .

يقول محيى الدين عبد الحميد حول بعض الأمور السابقة : « قد عرفت فى مواضع كثيرة أن الشىء إذا أشبه الشىء أخذ حكمه ، وأنت تعلم أن الخبر قد يتعدد لواحد ، وقد يتعدد لمتعدد، وتعرف أن النعت قد يتعدد نحو زارنى خالد الكريم المهذب، فلما أشبه الحال الخبر فى المعنى وأشبه النعت فى أنه يقيد عامله، ولذلك تسمع كثيرا قولهم : الحال وصف لصاحبها قَيْد لعاملها . نقول لما أشبه الحال الخبر والنعت فيما ذكرنا أخذ بعض أحكامهما ، ومن أحكامهما جواز تعدد كل منهما، ومن أحكامهما أن الأصل فى كل منهما أن يكون مشتقا، فلا يقع الخبر ولا النعت جامدا - ومنه المصدر - إلا على التأويل بالمشتق أو على إرادة التشبيه ، ومثال ذلك فى الخبر قولك زيد أسد، ومثاله فى النعت : زيد الأسد مقبل ، أي زيد الشجاع ، ومثاله فى الحال : كرَّ زيد أسدا ، ومن أحكام الخبر أنه لا يكون اسم زمان والمبتدأ اسم جثة ، فكذلك الحال [١]

٥- أن كلا منها يقع مفردا وجملة وشبه جملة .

٦- وأنها حينما تكون جملة يشترط فيها جميعا أن تشتمل على رابط، وأنه يُشترط فى جملتى الحال والنعت أن تكونا خبريَتين [٢]

(١) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك : ٢/ ٣٣٥ .
(٢) أوضح المسالك : ٢/ ٣٤٦ ، ٣/ ٣٠٩ .

وتختلف هذه الأبواب عن بعضها البعض فيما يأتى :

١- أن الخبر مرفوع دائما ، مرفوع أو فى محل رفع، والحال منصوب دائما ، منصوب أو فى محل نصب، أما النعت فيكون حسب ما قبله فى وجوه الإعراب .

٢- والخبر يتمم فائدة مع المبتدأ ، والحال يبين هيئة ، أما النعت فهو يرفع الاشتراك بين المعارف، ويُخصِّص النكرات (١) .

٣- أن العامل فى كل منها مختلف. فرافع الخبر هو المبتدأ (٢) . والعامل فى الحال هو الفعل أو شبهه، والعامل فى النعت هو العامل فى المنعوت (٣) .

٤- أن الخبر والحال متجددان غالبا، ولكن النعت غير متجدد (٤) .

٥- أن روابط الجملة فى كل منها تختلف كثرة وقلة، فروابط الخبر بالمبتدأ أكثر من البابين الآخرين، فهناك فى روابط جملة الخبر: الضمير واسم الإشارة وإعادة المبتدأ بلفظه وإعادة المبتدأ بمعناه ، وعموم يشمل المبتدأ ، أما جملة النعت فرابطها الضمير فقط، أما جملة الحال فرابطها الضمير والواو فقط .

وقد تُربط جملة الحال بالواو فقط، وللربط بها قيود ليست فى أى رابط آخر (٥) .

* * *

---

(١) شرح المفصل : ٣/ ٤٧ .
(٢) شرح الأشمونى : ١/ ١٩٣ .
(٣) السابق : ٣/ ٥٨ .
(٤) السابق : ٣/ ٥٧ .
(٥) السابق : ٢/ ١٨٨ وما بعدها .

١٤- كان وأخواتها وأفعال المقاربة

تتفق كان وأخواتها مع أفعال المقاربة فى نسخ الابتداء، وفى العمل، فكل منهما يجعل المبتدأ اسما له ، ويجعل الخبر خبرا له، وكل منهما يرفع المبتدأ وينصب الخبر .

وتختلف كان وأخواتها عن أفعال المقاربة فى الأمور الآتية :

١- أن خبر كان وأخواتها يكون مفردا وجملة وشبه جملة، أما خبر أفعال المقاربة فيجب أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع فاعله ضمير مستتر يعود على اسمها .

٢- أن خبر كان لا يقترن بأن المصدرية، أما خبر أفعال المقاربة فمنها ما يجب أن يقترن بأن، ومنها مايجب تجرده منها ، ومنها ما يكثر اقترانه بها ، ومنها ما يقل اقترانه بها ، على التفصيل المذكور فى كتب النحو [1] .

٣- أن معنى كان وأخواتها يختلف تماما مع معنى أفعال المقاربة والشروع، ونرى تفصيل ذلك أيضا فى كتب النحو .



١٥- الأفعال الملحقة بصار

الأفعال : آض، ورجع، وعاد، واستحال، وقعد، وحار، وارتد، وتحوّل، وغدا، وراح، تشبه صار فى شيئين : الأول : المعنى وهو التحول من حال

(١) أوضح المسالك : ١/ ٢١٠ وما بعدها .

إلى حال . الثانى : العمل فيرفعن الاسم وينصبن الخبر، وقد ورد ذلك فى كلام العرب ، وهو ما يأتى :

قال الشاعر :

وبالمخض حتى آض جَعْدًا عَنَطْنطًا [١]

إذا قام ساوى غاربَ الفحـلِ غاربُهْ

وقول النبى ﷺ : « لا ترجعوا من بعدى كفارا» .

وقول الشاعر :

وكان مُضلٌّ من هُدِيتُ برُشـده

فلله مُغْـو عاد بالرشـد آمـرا

وقول النبى ﷺ : فاستحالت غَرْبًا » [٢] .

من كلام العرب : « أرْهَفْتُ شفرتَه حتى قَعَدَتْ كأنها حربة » .

وقول الشاعر :

وما المرءُ إلا كالشِّهـاب وضـوئه

يحُورُ رمادًا بعـد إذْ هـو ساطـع

وقوله تعالى : ﴿ ألقاه على وجهه فارتد بصيرا﴾ [٣] .

وقول امرئ القيس :

وبُدِّلـتُ قرْحًا داميـا بعد صحة

فيـالَكِ مِن نُعْمى تحوَّلْن أبْؤُسَـا

---

(١) العنطنط : الطويل .

(٢) الغرب : الدلو العظيمة .

(٣) سورة يوسف : ٩٦ .

وقول النبى ﷺ : « لَرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا » [1] .

وتختلف هذه الأفعال عن صار أن استعمال صار ناقصة هو الكثير واستعمالها تامة هو القليل، أما استعمال الأفعال المشبهة بها فهو العكس .

* * *

١٦- الحروف المشبهات بليس

الحروف : ما، ولا، ولات، وإنْ، تشبه (ليس) فى أربعة أمور:

الأمر الأول : النفى، وتشترك «ما» مع «ليس» فى نفى الحال .

الأمر الثانى: الدخول على الجملة الاسمية .

الأمر الثالث: أن الباء تُزاد فى خبر «ما» كما تدخل على خبر ليس، مثال ذلك فى «ما» قوله تعالى : ﴿ما أنت بنعمةِ ربك بمجنون﴾ [2] . ومثال ذلك مع ليس قوله تعالى : ﴿أليس اللهُ بِكافٍ عبدَه﴾ [3] .

الرابع : العمل، فكل منها يرفع الاسم وينصب الخبر [4] .

وتختلف هذه الحروف عن ليس فيما يأتى :

١- أن «ليس» تعمل عملها دون شروط، وهى تعمل عمل ليس بشروط .

---

(١) شرح الأشمونى : ١/ ٢٢٩ .
(٢) سورة القلم : ٢ .
(٣) سورة الزمر : ٣٦ .
(٤) أسرار العربية ، لابن الأنبارى : ١٤٢ وعدة السالك : ١ / ٢٧٣ .

٢- أن النصوص الواردة على عمل هذه الأحرف عمل ليس قليلة بالقياس إلى «ليس» .

٣- أن «ليس» فعل، والمشبهات بها حروف .

٤- أن «لا» تختلف عن «ليس» فى ثلاثة أمور .

الأول : أن ذكر خبر «لا» قليل ، ومنه قول الشاعر :

مَنْ صَدَّ عن نيرانها فأنا ابنُ قَيسٍ لا بَرَاحُ .

الثانى : أن اسم «لا» كثيرا ما يكون نكرة ، كما فى قول الشاعر :

تَعَزَّ فلا شئٌ على الأرض باقِيًا

ولا وَزَرٌ مما قضى الله واقِيًا [1] .

والأمر الثالث : أن عمل (لا) قليل، حتى ادعى بعض النحاة أنه غير موجود، أما (ليس) فعملها كثير جدًا فى الكلام الفصيح [2] .

* * *

١٧- إن وأخواتها والفعل

تشبه إنَّ وأخواتها الفعلَ فى الأمور الآتية :

١- أنها كلها على ثلاثة أحرف هجائية أو أكثر، فإنَّ وأنَّ وليت على ثلاثة أحرف، وكأنَّ على أربعة أحرف، ولكنَّ على خمسة، كما أن الفعل كذلك ..

(١) مغنى اللبيب ، لابن هشام : ١/ ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٢) الجنى الدانى ، للمرادى : ٢٩٣ .

٢- أنها تختص بالأسماء كما أن الفعل يختص بالأسماء ولا محيد له عنها .

٣- أنها تطلب اسمين مرفوعا ومنصوبا ، كما يطلبهما الفعل المتعدى .

٤- أنها كلها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضى مبنى على الفتح .

٥- أنها تلحقها نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم، تقول : إننى ، وأننى ، وليتنى ، ولكننى، وكأننى، ولعلنى، كما أن الفعل تلحقه لزوما نون الوقاية إذا اتصلت به ياء المتكلم .

٦- أنها تدل على معنى الفعل، فإن وأن يدلان على معنى أكّدتُ، وكأن تدل على معنى شبهت ، وليت تدل على معنى تمنيت، ولعل تدل على معنى رَجَوْت، ولكن يدل على معنى استدركت، فلما كان الأمر على هذا الوجه عملت عمل الأفعال ، ونصبت الاسم ورفعت الخبر[1] .

وتختلف هذه الأحرف عن الفعل فيما يأتى :

١- أنّ إنّ وأخواتها أحرف .

٢- أنها تنصب الاسم الأول وترفع الثانى، والفعل بالعكس .

٣- أن ما دخلت عليه كان أصله مبتدأ وخبرا، أما ما بعد الفعل فهو فاعل ومفعول .

* * *

---

(١) راجع معانى الحروف ، للرمانى : ١١٠ ، وأسرار العربية : ١٤٨ ، ١٤٩ ، وعدة السالك : ١/ ٣٢٥ .

١٨- الإلغاء والتعليق فى باب ظن وأخواتها

يتشابه الإلغاء مع التعليق فى إبطال عمل أفعال القلوب فى مفعوليها، مثال ذلك فى الإلغاء: زيد ظننت ناجح، وزيد ناجح ظننت، ومثاله فى التعليق : علمت لَزيد ناجح .

ويختلفان فى كل شىء ما عدا هذا ، فيختلفان فيما يأتى :

١- فى الإلغاء يبطل عمل هذه الأفعال فى اللفظ والمحل جميعا، فنقول : زيد ظننت فاهم، أو تقول: زيد فاهم ظننت: فزيد فى المثالين مبتدأ وفاهم خبر ، وهما مرفوعان كما كانا قبل ذكر العامل معهما ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب لأنها جملة ابتدائية، فلو عطفت عليها جملة أخرى فلابد أن ترفع طرفَىِ الجملة المعطوفة تبعا للفظ طرفى الجملة المعطوف عليها . أما فى التعليق فإن العمل يبطل لفظا ويبقى محلا، فالجملة فى محل نصب ، فلو عطفْتَ جملة أخرى لنصبت طرفيها تبعا للمحل، فقول : علمت لزيد مسافر وعمرا مقيما .

٢- فى الإلغاء يجوز إبطال العمل ويجوز إبقاؤه، فيجوز أن تقول: عمرو ظننت فاهم، ويجوز: عمرا ظننت فاهما ، ويجوز أن تقول: عمرو فاهم ظننت، وأن تقول : عمرا فاهما ظننت ، أما فى التعليق فيجب إبطال العمل، فيجب أن ترفع طرفَىِ الجملة (١) .

٣- أن طريق الإلغاء يختلف عن طريق التعليق، فطريق الإلغاء أن يتوسط العامل بين المعمولين أو يتأخر عنهما، أما التعليق فيكون بإدخال

---

(١) شرح الأشمونى : ٢/ ٣١ ، ٣٢ .

أدوات لها صدر الكلام بين العامل والمعمول، ومنها : لام الابتداء، ولام القسم، وما النافية، ولا وإن النافيتان .

* * *

١٩- إجراء القول مجرى الظن

تشبه (قال) ظنّ، فى المعنى، فيكون معنى (قال) ظن، ومعنى (تقول) تظن، ويتشابهان فى العمل، فينصبان مفعولين، ويختلفان فى أن بنى سليم وحدهم هم الذين يجرون القول مجرى الظن دون شروط ، فيقول شاعرهم :

(تقول هزيزَ الريح مرَّتْ بأثْأب) (١) .

فقد استعمل «تقول» بمعنى تظن من غير أن يتقدمه استفهام، ونصب مفعولين، أحدهما « هزيز الريح» وثانيهما « مرت بأثأب»، وقال آخر :

إذا قلتُ أنّى آيب أهلَ بلدة

وضعْتُ بها عنه الوليَّة بالهجر

فاستعمل «قلت» بمعنى ظننت ولم يحْكِ به الجملة التى بعده، والدليل على ذلك أن الرواية وردت فى هذا البيت بفتح همزة «أنى» ولو قصدت الحكاية لكسر الهمزة، كما وردت مكسورة فى قوله تعالى : ﴿قال إنى عبد الله﴾(٢) فعلم أنه أجرى (قلت) مجرى ظننت (٣)

---

(١) الأثاب : اسم جنس جمعى ، واحده : أثابة : وهى الشجرة .

(٢) سورة مريم : ٣٠ .

(٣) أوضح المسالك ، وعدة السالك عليه : ٢ / ٧١ - ٧٣ .

وغير بنى سليم يجرون القول مجرى الظن بشروط، وهى أن يكون القول بصيغة المضارع المبدوء بتاء الخطاب المسبوق باستفهام غير مفصول عن الفعل بغير الظرف أو الجار والمجرور، فمن ذلك من غير فصل قول الشاعر :

متى تقـــول القُلُــصَ الرّواسمَـــا

يُدْنين أمَّ قاسِــــم وقاسِمِــا

ومنه مع الفصل بالظرف قول الشاعر :

أبَعْـدَ بُعْدِ تقـــولُ الدارَ جامعــةً

شمْلى بِهِمْ أمْ تقول البعْدَ مَحْتُومـا [1]

* * *

٢٠ - الفاعل ونائب الفاعل

يتشابه الفاعل مع نائب الفاعل فى أحكامه، يقول ابن هشام : «فينوب عنه (يريد نائب الفاعل عن الفاعل) فى رفعه، وعمديته، ووجوب التأخير عن فعله، واستحقاقه للاتصال به، وتأنيث الفعل لتأنيثه» [2] ، فنائب الفاعل مرفوع كما أن الفاعل مرفوع، ونائب الفاعل عمدة لا يجوز حذفه كالفاعل، ونائب الفاعل يجب تأخيره عن فعله كالفاعل؛ لأنه لو تقدم لصار مبتدأ، ويستحق الاتصال بفعله فلا يفصل بينه وبين فعله فاصل، ويؤنث له فعله إذا كان مؤنثا كما كان ذلك مع الفاعل، فيجب

---

(١) شرح الأشمونى ٢/ ٣٦ - ٣٨ .

(٢) أوضح المسالك : ٢/ ١٣٧ .

تأنيث الفعل إذا كان نائب الفاعل مؤنثا حقيقيا واتصل بفعله، أو كان ضميرا مستترا يعود على مؤنث حقيقى التأنيث أو مجازى التأنيث، ويجوز تأنيث الفعل له إذا كان نائب الفاعل مجازى التأنيث كما فى قوله تعالى : ﴿وجمع الشمس والقمر﴾ [1] .. كما يجب توحيد فعله له إذا كان مثنى أو جمعا، كما كان ذلك مع الفاعل، وجاءت فى نائب الفاعل لغه بلحارث الذين يلحقون علامة تثنية أو جمع إذا كان نائب الفاعل مثنى أو جمعا مثل قول الشاعر:

أُلْفيتـا عيْنـاك عنـد القَفَـا   أوْلَى فـأوْلَى لك ذا واقِيـهْ

ويختلف نائب الفاعل عن الفاعل فيما يأتى :

١- أن نائب الفاعل كان مفعولا به ، ولم يكن الفاعل كذلك .

٢- أن نائب الفاعل قد يكون جارا ومجرورا ، ولا يكون الفاعل كذلك .

٣- أن الفعل يُغَيَّر ضبطه مع نائب الفاعل، ولا يتغير هذا الضبط مع الفاعل .

* * *

٢١ - المفعـــولات

المفعولات خمسة هى : المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه .

وتتشابه هذه المفعولات فى شيئين : الأول : النصب. الثانى : أن الناصب لهافعل أو شبه فعل على المشهور .

---

(١) سورة القيامة : ٩ .

ويختلف بعضها عن بعض فى الأمور الآتية :

١- أن كل مفعول يختلف مفهومه عن بقية المفعولات؛ فالمفعول المطلق هو مفعول الفاعل حقيقة، فإنك إذا قلت ضربت زيدا ضربا، فالذى فعلته الضرب نفسه، أما المفعول به فإنك ألصقت شيئا بالمفعول به، فإذا قلت ضربت زيدا، فأنت لم تفعل زيدا، وإنما فعلت شيئا به. وفى المفعول فيه (وهو ظرفا الزمان والمكان) قد فعلت شيئا فيه ، وفى المفعول له أنت فعلت شيئا من أجله. وفى المفعول معه قد فعلت شيئا معه [1]

٢- أن المفعول المطلق (كما يُفهم من اسمه) غير مقيد بحرف جر، أما المفعولات الأخرى فمقيدة بحرف جر .

٣- أن صيغة كل مفعول تختلف عن الأخرى، فكل الأسماء تقريبا تصلح أن تكون مفعولا به ، أما المفعول المطلق فهو مصدر أو ما يصلح للنيابة عنه ، وكذلك المفعول لأجله، والمفعول فيه اسم زمان أو مكان ، والمفعول معه يكون أىَّ اسم بعد واو بمعنى مع .

٤- أن المفعول به يتعدد مع الأفعال التى تنصب مفعولين أو ثلاثة، ولا تتعدد المفعولات الأخرى إلا إذا اختلفت مثل : ضربت عليًا ضربا يوم الخميس تأديبا له .

٥- أنه يجوز حذف المفعول اختصارًا أو اقتصارا (أى لغير دليل)، مثال حذفه اختصارا قول الكميت :

بــأى كتـاب أمْ بأيَّـةِ سُنَّـةٍ

ترى حبَّهم عارًا علىَّ وتحْسَبُ

(١) راجع شرح الأشمونى : ٢/ ١١٠ .

ومثال حذفه اقتصارا قوله تعالى : ﴿والله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾ [١] ولا يجوز ذلك فى المفعولات الأخرى إلا فى المفعول المطلق إذا نابت عنه صفته مثلا، مثل : ضربت محمودا كثيرا، أى ضربا كثيرا [٢]

* * *

٢٢- ما يتشابه مع الاستثناء

يتشابه بدلُ البعض والنعت والشرط والغاية مع الاستثناء فى معناه وهو «الإخراج»، فالمُخْرَج بالبدل مثل : أكلت الرغيف ثلثه، فإنك أخرجت من الرغيف ثلثيه بقولك : ثلثه. والمخرج بالنعت مثل : اعتقْ رقبة مؤمنة، فإنك أخرجت من الرقبة الكافرةَ، بقولك «مؤمنة» الواقع نعتا لرقبة، أما المخرَج بالشرط فنحو قولك : اقتُل الذمِىّ إنْ حارب، فإنك أخرجت من الذمى : الذى بقى على عهده بقولك : «إن حارب» الواقع شرطا للأمر ، وأما المخرج بالغاية فنحو قوله تعالى : ﴿ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾ [٣] فقد خرج من وجوب الإمساك عن المفطرات أوّل جزء من أجزاء الليل بجعل الليل غاية لإتمام الصيام، وأما الإخراج بالاستثناء فنحو قوله تعالى: ﴿فشربوا منه إلا قليلا منهم﴾ [٤] ، فقد أخرجت بـ (إلاّ) القليل من الذين شربوا .

---

(١) سورة البقرة : ٢١٦ .

(٢) أوضح المسالك : ٢/ ٦٩ ، ٢١٣ .

(٣) سورة البقرة : ١٧٨ .

(٤) سورة البقرة : ٢٤٩ .

وتختلف هذه الأشياء عن الاستثناء فى أن الاستثناء إخراج بإلا أو إحدى أخواتها [1]

* * *

٢٣- الحال والتمييز

يتفق الحال والتمييز فى خمسة أمور هى : أن كليهما اسم ، نكرة، منصوب، فضلة ، رافع للإبهام .

ويختلفان فيما يأتى :

١- الحال تتضمن معنى (فى) والتمييز يتضمن معنى (من) .

٢- تكون الحال تارة مفردة نحو سارت السيارة مسرعة، وتارة جملة نحو جاء خالد يشرق وجهه، ونحو جاء خالد وجهه مشرق ، وتارة شبه جملة نحو أبصرت الطائرة بين السحاب، ونحو قوله تعالى : ﴿فخرج على قومه في زينته﴾ [2] أما التمييز فلا يكون إلا مفردا نحو شرف محمد أدبا، واشتريت مترا حريرا .

٣- قد يتوقف معنى الكلام على الحال مثل قوله تعالى : ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى﴾ [3] أما التمييز فلا يتوقف عليه معنى الكلام .

٤- قد تتعدد الحال من صاحبها دون ذكر العاطف مثل قول الشاعر:

---

(١) شرح الأشمونى : ٢/ ١٤١ ، وعدة السالك : ٢/ ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

(٢) القصص : ٧٩ .

(٣) النساء : ٤٣ .

عليَّ إذا ما زرتُ ليلى بِخُفْيةٍ

زيارةُ بيتِ اللهِ رَجْلانَ حَافِيَا

أما التمييز فلا يتعدد من صاحبه بدون حرف العطف مثل : ارتفع النبيل خلقا ، وعلما، وجاها .

٥- الحال يبين هيئة، أما التمييز فإنه يبين ذاتا أو نسبة .

٦- يجوز أن تتقدم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفا أو صفة تشبه الفعل مثل : ناجحا رجع الطالب إلى بلده ، وكريما خالد باذل عطاءه للفقراء، أما التمييز فلا يجوز - عند جمهور النحاة - تقديمه على عامله ولو كان فعلا متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف .

٧- الحال تكون جامدة ومشتقة ، أما التمييز فالغالب أن يكون جامدا .

٨- الحال قد تكون مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى مثل قوله تعالى : ﴿وأرسلناك للناس رسولا﴾ (١) أو مؤكدة لعاملها معنى فقط مثل قوله تعالى : ﴿فتبسم ضاحكا﴾ (٢) وقوله : ﴿ولى مدبرا﴾ (٣) أما التمييز فلا يكون مؤكدا لعامله على الصحيح (٤)

* * *

(١) سورة النساء : ٧٩ .

(٢) سورة النمل : ١٩ .

(٣) سورة النمل : ١٠ .

(٤) النحو الوافي : ٢/ ٣١٨ ، ٣١٩ . وقطوف من النحو، للشيخ محمد فهيم أبو عبية : ص ٥١٨ - ٥٢١ .

٢٤ - حروف الجر والإضافـة

تتشابه حروف الجر مع الإضافة فى أن عامل الجر فى كل منهما هو الحرف، ففى قولنا، مررت بخالد، يكون خالد مجرورا بحرف جر ظاهر هو الباء ، وفى قولنا : كتاب خالد مفيد، يكون خالد مجروا بحرف مقدر ، يقول ابن يعيش : « والمراد من قوله (صاحب المفصل) : « فالعامل حرف الجر أو معناه» أن الجر يكون بحرف الجر أو تقديره ، فحرف الجر فى نحو : مررت بزيد، وزيد فى الدار، فالعامل فى زيد هو الباء، والعامل فى الدار: فى ، وأما المقدر فنحو : غلام زيد، وخاتم فضة، فالعامل هنا حرف الجر المقدر والتأثير له ، وتقديره : غلام لزيد ، وخاتم من فضة، لا ينفك كل إضافة حقيقية من تقدير أحد هذين الحرفين، ولولا تقدير وجود الحرف المذكور لما ساغ الجر، ألا ترى أن كل واحد من المضاف والمضاف إليه اسم ليس له أن يعمل فى الآخر ، لأنه ليس عمله فى أحدهما بأولى من العكس، وإنما الخفض فى المضاف إليه بالحرف المقدر الذى هو اللام أو من ، وحَسُنَ حذفه لنيابة المضاف إليه عنه ، وصيرورته عوضا عنه فى اللفظ » [١]

كما يتفق المجرور بالحرف والمجرور بالإضافة فى أن كلاّ منهما اسم، وأن كلا منهما مجرور .

ويختلفان فى المعنى؛ فحروف الجر توصّل معنى الأفعال إلى الأسماء، ولا يكون ذلك فى الإضافة؛ لأن الغرض من الإضافة التعريف إذا

---

(١) شرح المفصل : ٢/ ١١٧ .

كان المضاف إليه معرفة، والتخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة، أو مجرد التخفيف إذا كان المضاف إليه وصفا (١)

* * *

٢٥- عمل المصدر والفعل

يتشابه المصدر مع الفعل فى أن كُلا منهما يدل على الحدث، ومن هنا عمل المصدر عمل فعله؛ فإن كان الفعل غير متعدٍّ كان المصدر كذلك، فكما تقول : قام زيد، ولا تجاوز الفاعل كذلك تقول : أعجبنى قيام زيد، وإن كان الفعل يتعدى إلى واحد يتعدى مصدره إلى واحد، فتقول : أعجبنى ضَرْبُ زيد عمرا ، وتقول : أعجبنى إعطاءُ زيد عمرا درهما، فتعديه إلى مفعولين كما يُفعل ذلك بالفعل نحو أعطيت زيدا درهما، وإن كان فعله يتعدى بحرف جر كان المصدر كذلك فتقول : أعجبنى مرورك بزيد (٢)

ويختلف عمل المصدر عن عمل الفعل فيما يأتى :

١- يجوز حذف فاعل المصدر مثل قوله تعالى : ﴿لا يسأمُ الإنسان من دعاء الخير﴾ (٣) وقوله : ﴿ لقد ظلمك بسؤال نعجتك﴾ (٤) أما فاعل الفعل فلا يجوز حذفه .

---

(١) السابق : نفس الصفحة .

(٢) السابق : ٦ / ٥٩ .

(٣) سورة فصلت : ٤٩ .

(٤) سورة ص : ٢٤ .

٢- إذا حُذف فاعل المصدر فإن المصدر لا يتحمل ضميرا ، بخلاف الفعل فإنه يتحمل ضمير الفاعل المحذوف .

٣- لا يرفع المصدر نائب فاعل إلا عند أمن اللبس ، أما الفعل فإنه يرفع نائب فاعل بلا قيد، وإنما يُؤمَن اللبس عند رفع المصدر لنائب فاعل إذا كان الفعل الذى صيغ من المصدر ملازما للبناء للمجهول مثل : جُنَّ وذُهِل ، فإن المصدر منهما يرفع نائب فاعل دون أن يلتبس بالفاعل، كذا إذا كان المرفوع بالمصدر لا يصح المعنى بوقوع الفعل منه، وإنما يجب لصحة المعنى وقوع الفعل عليه مثل : شُرب الماء، وأكل الخبز، فإنه يجوز أن يُرفع كل من الماء والخبز نائبا عن الفاعل فيقال : أعجبنى شُرْبٌ الماءُ، وأكلٌ الخبزُ إذ لا التباس هنا بالفاعل لأن الماء لا يكون شاربًا والخبز لا يكون آكلا [١]

٤- أن الفعل يعمل دون شرط، أما المصدر فلا يعمل إلا بشروط، أهمها : أن يصح تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى، بأن والفعل أو بما والفعل فيقدر بأنْ إذا أريد المضىّ أو الاستقبال نحو : عجبت من ضرْبِك زيدا أمس أو غدا ، والتقدير : من أن ضرَبْتَ زيدا أمس، أو من أن تضربه غدا، ويُقدر بما إذا أريد الحال نحو عجبت من ضربك زيدا الآن ، أى مما تضربه ، أما إذا كان مؤكدا لفعله، أو عاملا فيه الفعل الذى أخذ منه على وجه من الوجوه لم يعمل لأنه لا يقدر بالفعل والحرف المصدرى مثل : ضربت زيدا ضربا، والضربَ الشديد [٢]

(١) شرح الأشمونى : ٢/ ٢٨٣ . وقطوف من النحو : ٦٠٦ ، ٦٠٧ .
(٢) شرح المفصل : ٦/ ٥٩ . وشرح الأشمونى : ٢/ ٢٨٥ .

٢٦ - عمل اسم الفاعل والفعل

يتشابه اسم الفاعل مع الفعل المضارع من ناحية اللفظ، ومن ناحية المعنى، فأما اللفظ فلأنه جار عليه فى حركاته وسكناته وعدد حروفه، ويطرد فيه ذلك نحو ضارب ومُكْرِم ومنطلق ، فإنها جارية مجرى فعلها الذى هو يضرب ويكرم وينطلق، وقد تقدم الكلام على ذلك، أما المعنى فلأن اسم الفاعل يدل على الحال والاستقبال، من هنا عمل اسم الفاعل عمل الفعل المضارع ، إذا كان منونا، أو مقترنا بأل، مثال الأول: زيد ضاربٌ غلامُه عمرا غدا، ومثال الثانى : هذا الضارب زيدا .

ولقوة هذه المشابهة عمل اسم الفاعل عمل الفعل المضارع مقدما ومؤخرا ومضمرا ، مثال : الأول: هذا ضارب زيدا، ومثال الثانى : هذا عمرا مكرم ، ومثال الثالث : هذا ضارب زيدٍ وعمرا ، بمعنى أنك إذا عطفت المنصوب على المخفوض كان بتقدير ناصب ، فبعض النحاة يقدره فعلا، أى ويضرب عمرا، لأن اسم الفاعل فى معنى الفعل، وبعضهم يقدره اسم فاعل منونا يكون الظاهر دليلا عليه [١]

ويختلف عمل اسم الفاعل عن عمل الفعل فى الأمور الآتية :

١- أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا كان للحال أو الاستقبال، ولا يعمل فى الماضى إلا إذا أريد حكاية حال ماضية نحو قوله تعالى : ﴿وكلبهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد﴾ [٢] أو كان به الألف واللام نحو هذا الضارب

---

(١) شرح المفصل : ٦/ ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) سورة الكهف .

زيدا أمس، لأن الألف واللام بمعنى الذى، واسم الفاعل بمعنى الفعل، أما الفعل فيعمل فى الأزمنة الثلاثة .

٢- أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شىء من : مبتدأ أو موصوف أو ذى حال أو حرف استفهام أو حرف نفى كقولك: زيد منطلق غلامه، وهذا رجل بارع أدبه، وجاءنى زيد راكبا حمارا، وأقائم أخوك؟ وما ذاهب غلاماك، والفعل يعمل دون أن يعتمد على شىء .

٣- أن اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له برز ضميره نحو قولك: زيد هند ضاربها هو، فزيد مبتدأ وهند مبتدأ ثان وضاربها خبر هند والفعل لزيد ، فقد جرى على غير من هو له ، فلذلك برز ضميره وخلا اسم الفاعل من الضمير، أما الفعل إذا جرى على غير من هو له وكنت تقول : زيد هند يضربها، فيكون فى (يضربها) ضمير مستكن مرفوع و (ها) المفعول ، لأن الأفعال أصل فى اتصال الضمير بها [(١)]

* * *

٢٧ - عمل المصدر واسم الفاعل

يتفق المصدر واسم الفاعل فى أن كلا منهما يعمل عمل الفعل لقوة الشبه بينهما وبينه كما تقدم .

ويختلف عمل كل منهما عن الآخر فى الأمور الآتية :

١- أن الألف واللام فى اسم الفاعل تفيد التعريف مع كونها بمعنى الذى، والألف واللام فى المصدر تفيد التعريف لا غير .

---

(١) شرح المفصل : ٦/ ٨٠ .

٢- أن اسم الفاعل يتحمل الضمير كما يتحمله الفعل لأنه جار عليه، والمصدر لا يتحمل ضميرا ، لأنه بمنزلة أسماء الأجناس ، والفاعل يكون معه منويا مقدرا غير مستتر فيه .

٣- أن المصدر يُضاف إلى الفاعل والمفعول، مثال الأول: أعجبنى ضربُ الأميرِ اللصَّ، ومثال الثانى: أعجبنى ضربُ اللصِّ الأميرَ، أما اسم الفاعل: فلا يضاف إلا إلى المفعول مثل قوله تعالى : ﴿هديا بالغ الكعبة﴾[1]

٤- أن المصدر يعمل فى الأزمنة الثلاثة ، واسم الفاعل يعمل عمل الفعل فى الحال والاستقبال .

٥- أن المصدر لا يتقدم عليه ما يعمل فيه سواء كانت فيه الألف واللام أو لم تكن ، واسم الفاعل يتقدم عليه ما ينصبه إذا لم تكن فيه الألف واللام .

٦- أن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على كلام قبله ، والمصدر يعمل معتمدا وغير معتمد .[2]

* * *

---

(١) سورة المائدة : ٩٥ .

(٢) شرح المفصل : ٦/ ٦١ .

٢٨ - الصفة المشبهة واسم الفاعل

تشبه الصفةُ المشبهة اسم الفاعل فيما يلى :

١- أنها تُذكَّر وتؤنث كما يذكر ويؤنث اسم الفاعل .

٢- أنها تُثنى وتجمع كما يثنى ويجمع اسم الفاعل .

٣- أنها تدل على الحدث كما يدل اسم الفاعل .

٤- أنها إذا كانت مجردة من «أل» يجب لعملها أن تعتمد على ما يعتمد عليه اسم الفاعل من الموصوف المذكور أو المحذوف، أو المبتدأ أو النفى، فتقول : هذا حسنٌ وجهُه، وجرئ فؤاده ، ومررت برجل حسن وجهه، وجرىء فؤاده ، وتقول : ما حسنٌ وجههُ بمكروه، وهل حسنٌ وجهُه مكروه ؟

« ولما كانت مشبَّهة لاسم الفاعل فى هذه الوجوه سميت «صفة مشبهة باسم الفاعل» وحُملت فى العمل عليه »[١]

وتخالف الصفة المشبهة اسم الفاعل فى الأمور الآتية :

١- اسم الفاعل يدل على التجدد والحدوث، أما الصفة المشبهة فتدل على الدوام والثبوت .

٢- اسم الفاعل يكون للماضى وللحاضر وللمستقبل أما الصفة المشبهة فإنها تدل على قيام الحدث بصاحبه دون تحديد زمن .

---

(١) قطوف من النحو : ٦٤٩ .

٣- يُصاغ اسم الفاعل من اللازم مثل : جالس وقاعد، ومن المتعدى مثل : فاهم وسامع، أما الصفة المشبهة فلا تصاغ، إلا من اللازم، مثل : فَطن وذِكىّ وحليم، وما جاء منها مصوغا من المتعدى مثل : رحيم وسميع يقصر على السماع .

٤- اسم الفاعل يجارى مضارعه فى وزنه العروضى دائما كما تقدم، أما الصفة المشبهة فالغالب أن تكون مخالفة لمضارعها فى وزنه العروضى، وبخاصة إذا كانت مصوغة من الثلاثى مثل : شَهْم وكريم وبخيل .

٥- يجوز أن يتقدم معمول اسم الفاعل عليه مثل : محمد ضيفَه مُكرم، ولا يجوز ذلك فى الصفة المشبهة فلا يقال : محمد وجهَهُ حَسَنٌ.

٦- يجىء معمول اسم الفاعل سببيًا ، أى متصلا بضمير ما وُصف باسم الفاعل ، ويجىء أجنبيا غير متصل بضمير الموصوف، تقول : محمد مكرِم ضيفَه، ومحمد مكرِمٌ سَعْدًا ، أما معمول الصفة المشبهة فلابد أن يكون سببيا، ولا يجوز أن يكون أجنبيا ، فيجب أن تقول محمد حسَنٌ وجهه ، ولا يجوز أن تقول : محمد حسَنٌ إسماعيل .

٧- يجوز أن يعمل اسم الفاعل محذوفا فى معمول مذكور ، أما الصفة المشبهة فلا تعمل محذوفة . تقول : محمد مكرِمُ علىٍّ وسعْدًا بجر علىّ بالإضافة، وإعراب « سعدا » مفعولاً به لاسم فاعلٍ محذوف دل عليه المذكور، ولا يجوز أن يُقال محمد حسنُ الوجه والخلقَ، بجر الوجه بالإضافة ونصب الخلق بصفة مشبهة محذوفة .

٨- لا عيب فى أن يُحذف الموصوف باسم الفاعل مع إضافة اسم الفاعل إلى اسم مضاف لضمير الموصوف المحذوف مثل : أُعجِبْتُ بحارسِ وطنِه، الأصل : أعجبت برجل حارسِ وطنِه ، حذف الموصوف باسم الفاعل وهو «رجل» وأضيف اسم الفاعل وهو « حارس» إلى «وطن» المضاف إلى ضمير الغائب العائد على الموصوف المحذوف وهو «رجل» أما إذا استُعمل مثل هذا التعبير مع الصفة المشبهة مثل : أعجبت بحسنِ خلقهِ، فإنه يكون جائز ولكنه معيب .

٩- يجوز الفصل بين اسم الفاعل وبين معموله (مرفوعا ومنصوبا ومجرورا) أما معمول الصفة المشبهة فلا يُفصل عنها معمولها عند جمهور النحاة ، تقول : زارنى رجل مكرمُ فى الشدائد الضيوفَ، ولا تقول: زارنى رجل حسنٌ فى الشدائد خلقُه .

١٠- يجوز إتباع معمول اسم الفاعل على المحل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ جاعل الليل سكنا والشمسَ والقمرَ﴾ [١] حيث عطف الشمس والقمر منصوبين على محل الليل المجرور بالإضافة، لأنه مفعول به من حيث المعنى ، أما معمول الصفة فلا يجوز إتباعه على المحل، خلافا للفراء ، فلا يقال (عند غير الفراء) : محمد حسن الخلقِ والوجهُ، برفع الوجه عطفا على محل الخلق المجرور بالإضافة على اعتبار أنه فاعل فى المعنى ، أما الفراء فيجيز هذا الإتباع على المحل كاسم الفاعل [٢]

* * *

---

(١) الأنعام : ٩٦ .

(٢) شرح شذور الذهب لابن هشام : ٢٤٤ ، ومعجم النحو : لعبد الغنى الدقر : ٢١١ ، ٢١٢ ، وقطوف من النحو : ٦٥٣ - ٦٥٧ .

٢٩ - التعجب وأفعل التفضيل

يتفق التعجب مع أفعل التفضيل فى شروط ما يُصاغان منه، فيشترط فى كل منهما أن يكون فعلا، ثلاثيا ، متصرفا ، وأن يكون قابلا للتفاوت ، تاما مثبتا ، ليس الوصف منه على أفعل فعلاء .

ولكن يختلفان فيما يأتى :

١- أنه إذا أردنا التعجب أو التفضيل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف، أو الذى الوصف منه على أفعل فعلاء، صغنا التعجب بواسطة (أشد) ونحوها، ثم أتينا بمصدر المتعجب منه أو المفضل صريحًا منصوبًا ، غير أنه فى التعجب منصوب على أنه مفعول به ، ويكون معرفا بالإضافة مثل : ما أشد استخراج زيد، أما فى التفضيل فيكون المفضل منصوبا على التمييز ، وهو نكرة طبعًا مثل : خالد أكثر استنباطا من محمود .

٢- أن التعجب يأتى من الفعل المنفى، ومن المبنى للمجهول بواسطة (أشد أو أشْدِدْ) ونحوهما مَتْلُوًّا بمصدره مؤولا . أما التفضيل فلا يأتى من المنفى والمبنى للمجهول ، لأن مصدرهما يجب أن يكون مؤولا، والمصدر المؤول معرفة فلا يكون تمييزا [١]

* * *

---

(١) معجم النحو : ١٢، والنحو الواضح، لعلى الجارم، ومصطفى أمين : ٢/ ١١٠ .

٣٠ - التوابــــع

هناك شبه بين التوابع جميعا، وهناك شبه بين كل اثنين منها ، وسأتناول أولا التشابه بينها جميعا، ثم أتناول التشابه بين كل اثنين :

أولا : التشابه بينها جميعا :

تتشابه التوابع جميعا فى أنها تتبع ما قبلها فى أوجه الإعراب ..

لكن تختلف فيما بينها فيما يأتى :

١- أن عطف النسق يتبع ما قبله بواسطة حرف العطف، أما بقية التوابع فإنها تتبع ما قبلها بغير واسطة .

٢- أن التوكيد والبدل وعطف النسق تكون فى الأسماء وفى الأفعال، أما النعت وعطف البيان فيكونان فى الأسماء فقط .

٣- أن الإتباع بالجوار لا يكون إلا فى النعت نحو المثال المشهور : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ، فخرب مجرور بالجوار لكلمة : ضب ، وهو (أى خرب) نعت لـ (جحر) .

٤-أن النعت والتوكيد وعطف البيان تتمم المتبوع، لأنها تكمل دلالة المتبوع وترفع اشتراكه واحتماله، أما عطف النسق والبدل فلا يتممان المتبوع [1]

---

(١) شرح الأشمونى : وحاشية الصبان عليه : ٢/ ٥٧ ، ٥٩ .

ثانيا : التشابه بين كل اثنين منها .

بين النعت والتوكيد :

يتشابه النعت والتوكيد فى أمرين: الأمر الأول : أنهما يتممان ما قبلهما - كما سبق - لأنهما يكملان دلالته ويرفعان اشتراكه .

الأمر الثانى : أنه يُؤكد بالنعت نحو قوله تعالى : ﴿ فإذا نُفخ فى الصور نفخة واحدة﴾ [١] وقوله : ﴿ تلك عشرة كاملة﴾ [٢] وقوله : ﴿ولا تتخذوا إلهين اثنين﴾ [٣] . وقول العرب : أمس الدَّابِر لا يعود [٤]

ويختلفان فى الأمور الآتية:

١- أن النعت يتضمن حقيقة ما قبله وحالا من أحواله كالطول والقصر ... أما التوكيد فإنه يتضمن حقيقته فقط .

٢- أنه يُؤكَّد بألفاظ مخصوصة هى النفس والعين وغيرهما ، أو تكرار اللفظ، ولا يكون ذلك فى النعت .

٣- أنه يُنعت بالجملة وشبهها ، ولا يكون ذلك فى التوكيد .

٤- أن النعت إذا عُلم يجوز حذفه مثل : (يأخُذُ كلَّ سفينةٍ غصبا)[٥] أى : سفينة صالحة [٦] ولا يجوز ذلك فى التوكيد .

---

(١) سورة الحاقة : ١٣ .
(٢) سورة البقرة: ١٩٦ .
(٣) سورة النحل : ٥١ .
(٤) شرح شذور الذهب : ٤٣٢ ، وشرح الأشمونى ٣/ ٥٩ .
(٥) سورة الكهف : ٧٩ .
(٦) شرح المفصل : ٣/ ٣٩ ، وأوضح المسالك : ٣/ ٣٢٢ .

عطف البيـــان والنعت :

يشبه عطفُ البيان النعتَ من أربعة أوجه :

الوجه الأول : أن فيه بيانا للاسم المتبوع كما فى النعت .

الوجه الثانى : أن العامل فيه هو العامل فى الأول المتبوع بدليل قولك : يا زيد زيدٌ وزيدا ، بالرفع على الموضع والنصب على الموضع، كما تقول : يا زيدُ الطريفُ والظريفَ، ويا عبدَ الله زيدا بالنصب، كما تقول : يا عبد الله الظريفَ .

الثالث : أنه جارٍ عليه فى تعريفه كالنعت .

الرابع : امتناعه أن يجرى على المضمر كما يمتنع من النعت .

ويختلفان فى أربعة أوجه أيضا هى ما يأتى :

أحدها : أن النعت بالمشتق أو ما يُنزل منزلة المشتق، ولا يلزم ذلك فى عطف البيان، لأنه يكون بالجوامد .

الثانى : أن عطف البيان لا يكون إلا فى المعارف ، والنعت يكون في المعرفة والنكرة .

الثالث : أن النعت حكمه أن يكون أعم من المنعوت ولا يكون أخص منه، ولا يلزم ذلك فى عطف البيان ، ألا ترى أنك تقول : مررت بأخيك زيد ، وزيد أخص من أخيك .

الرابع : أن النعت يجوز فيه القطع فينتصب بإضمار فعل، أو يرفع بإضمار متبدأ، ولا يجوز ذلك فى عطف البيان [1]

---

(١) شرح المفصل : ٣/ ٧١ ، ٧٢ .

عطف البيان والبدل .

يشبه عطف البيان البدل فى ثلاثة أوجه :

أحدها : أن فيه بيانا كما فى البدل

الثانى : أنه يكون بالأسماء الجوامد كالبدل .

الثالث : أن يكون لفظه لفظ الاسم الأول على جهة التوكيد كما فى البدل كذلك ، كقولك : يا زيدُ زيدٌ زيدًا ، وعلى ذلك قول رؤبة :

إنى وأسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا

لَقَائلٌ يا نصرُ نَصْرٌ نَصْرَا

فأتبع «نصر» الثانى على اللفظ، والثالث على المحل .

ويختلف عطف البيان عن البدل فيما يأتى :

١- أن عطف البيان فى التقدير من جملة واحدة بدليل قولهم : يا أخانا زيدا، والبدل فى التقدير من جملة أخرى على الصحيح بدليل قولهم : يا أخانا زيد ، فعد « زيد» منادى آخر مبنى على الضم ، فتكون جملة أخرى .

٢- أن عطف البيان يجرى على ما قبله فى تعريفه، وليس كذلك البدل؛ لأنه يجوز أن تبدل النكرة من المعرفة، والمعرفة من النكرة، ولا يجوز ذلك فى عطف البيان .

٣- أن البدل يكون بالمظهر والمضمر ، وكذلك المبدل منه ، ولا يجوز ذلك فى عطف البيان .

٤- أن البدل قد يكون غير الأول كقولك : سُلب زيد ثوبه، وعطف البيان لا يكون غير الأول .

ويبدو الخلاف جليا فى موضعين مشهورين :

الموضع الأول : فى النداء، فى نحو : يا زيد الحارث، فيجب أن يكون «الحارث» عطف بيان، ويمتنع أن يكون بدلا، لأن البدل على نية تكرار العامل (يا) فلا يجوز أن تقول : يا الحارث، فتكون أدخلت يا على المقترن بأل ، و هذا لا يجوز .

الموضع الثانى : إذا كان المشتق بأل، وهو مضاف لما فيه أل والتابع مجرد منها مثل قولك : أنا الضارب الرجل زيد، فيجب أن يكون زيد عطف بيان ، ويمتنع البدل، لأن حكم البدل أن يحل محل الأول، ولا يجوز أن تقول : أنا الضارب زيد، فتكون قد أضفت ما فيه أل إلى المجرد منها، ولا يجوز ذلك عند أكثر النحاة [1]

* * *

٣١ - التوكيد والمؤكدات الأخرى

يشتبه التوكيد الاصطلاحى مع مؤكدات أخرى فى أداء معنى التوكيد ، وهى على سبيل المثال لا الحصر كما يلى :

١- المفعول المطلق .

٢- القَسَم .

٣- ضمير الفصل .

---

(١) السابق : ٣/ ٧٢ ، ٧٣ .

٤- إنَّ، وأنَّ .

٥- نونا التوكيد .

٦- لام الابتداء .

٧- زيادة (ما) بعد (إن) الشرطية .

ولكن لكل واحد من هذه الأشياء وجه من الاختلاف تختلف به عن التوكيد الاصطلاحى . فهو يؤكد ما قبله - إن كان معنويا - بمجموعة ألفاظ هى النفس والعين وغيرهما، وإن كان لفظيا يكون بتكرير ما قبله .

أما هذه الأشياء فتختلف عنه فيما تؤكده، أو فى صيغته، فالمفعول المطلق يؤكد الفعل، وهو مصدر منصوب .

والقسم يكون بجملة فعلية هى أقسم، أو أحلف، ونحوهما، أو بجملة اسمية نحو لعمرُ الله قسمى . ثم إن المؤكَّد يكون بعد القسم لا قبله كما فى التوكيد . وإذا قلت : أقسم . فهناك الباء، وحروف تنوب عنها تضيف هذا الفعل إلى المقسَم به [1]

وضمير الفصل ضمير منفصل مرفوع يتوسط بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر، يكون الأول معرفة، والثانى معرفة أو ما يشبه المعرفة فى امتناع دخول (أل) عليه . وهو يؤدى وظيفة التوكيد بجانب وظائف أخرى، فهو إلى جانب التوكيد يعرف السامع بأن الآتى بعده خبر لا نعت، نحو : محمد هو الناجح . وخالد هو أفضل من علىّ، كما يفيد نوعا من الحصر [2]

---

(١) السابق : ٩/ ٩٠ ، ٩١ .

(٢) المبهمات الثلاثة : ١٦٥ ، ١٦٦ .

و (إنَّ وأنَّ) تؤكدان مضمون الجملة بعدهما، وهما حرفان .

أما نونا التوكيد فإنهما تؤ كدان الفعل المضارع بشروط، وجوبا أو جوازا على التفصيل المذكور فى كتب النحو والصرف، كما تؤكدان فعل الأمر مطلقا، وهما حرفان .

ولام الابتداء تؤكد ما بعدها ، وتدخل على المبتدأ نحو : محمد ناجح ، وعلى خبر (إن) نحو : إن محمدا لناجح وعلى اسمها نحو قوله تعالى : ﴿إن فى ذلك لعبرة﴾ (١) وعلى الفعل المضارع نحو إن خالدا ليكتب الدرس ، وهى حرف .

أما زيادة (ما) بعد إن الشرطية فى نحو قوله تعالى : ﴿ فإمّا يأتينكم منى هدى﴾ (٢) فهى لتوكيد معنى الجزاء بعدها ، وهى حرف (٣)

* * *

٣٢ - أحَد وواحد

قد يأتى (الأحد) بمعنى (الواحد) بدليل قوله تعالى : ﴿قل هو الله أحد﴾ ، أى: واحد (٤) أى إنهما قد يشتركان فى معنى الوحدة .

ويختلف الأحد عن الواحد فيما يأتى :

١- أن الأحد أكْملُ من الواحد، ألا ترى أنك إذا قلت : فلان لا يقوم له واحد جاز فى المعنى أن يقوم اثنان فأكثر بخلاف قولك : لا يقوم له أحد .

(١) سورة آل عمران : ١٣ .
(٢) سورة البقرة : ٣٨ .
(٣) شرح المفصل : ٩/٥ .
(٤) الإتقان فى علوم القرآن ، للسيوطى : ١/ ٢٩٦ .

٢- أن فى الأحد خصوصية ليست فى الواحد ، تقول : ليس فى الدار واحد ، فيجوز أن يكون من الدواب والطير والوحش والإنس ، فيعم الناس وغيرهم، بخلاف : ليس فى الدار أحد، فإنه مخصوص بالآدميين دون غيرهم .

٣- أن الأحد فى كلام العرب يأتى بمعنى (الأوّل) وبمعنى الواحد ، فيستعمل (الأحد) فى الإثبات وفى النفى نحو قوله تعالى : ﴿قل هو الله أحد﴾ أى : واحد، وقوله تعالى : ﴿فابعثوا أحدكُم بورقكم﴾ (١) . وإذا لم يأت الأحد بمعنى (واحد، وأوّل) فلا يستعمل إلا فى النفى كما فى قوله تعالى : ﴿أيحسب أن لن يقدر عليه أحد﴾ (٢) وقوله : ﴿أن لم يره أحد﴾(٣) وقوله : ﴿فما منكم من أحد﴾ (٤) وقوله : ﴿ولا تصلِّ على أحد﴾ (٥) أما واحد فيستعمل فى الإثبات والنفى مطلقا .

٤- أن الأحد يستوى فيه المذكر والمؤنث، قال تعالى : ﴿لستُن كأحد من النساء﴾ (٦) بخلاف الواحد، فلا يقال : كواحد من النساء بل كواحدة .

٥- وأحد يصلح فى الإفراد والجمع، ولهذا وُصِف به فى قوله تعالى: ﴿ فما منكم من أحد عنه حاجزين﴾ بخلاف الواحد .

---

(١) سورة الكهف : ١٩ .
(٢) سورة البلد : ٥ .
(٣) سورة البلد : ٧ .
(٤) سورة الحاقة : ٤٧ .
(٥) سورة التوبة : ٨٤ .
(٦) سورة الأحزاب : ٣٢ .

٦- والأحد له جمع من لفظه وهو الأحدون والآحاد، وليس للواحد جمع من لفظه ، فلا يقال واحدون ، بل اثنان وثلاثة .

٧- والأحد ممتنع الدخول فى الضرب والقسمة، بخلاف الواحد.[(١)]

* * *

٣٣- عند ولدى، ولدن

تشترك الألفاظ الثلاثة فى الظرفية الزمَانية أو المكانية بحسب ما تضاف إليه .

وتختلف (عند ولدى) عن (لدن) من ستة أوجه :

الوجه الأول : أن عند ولدى يصلحان فى محل ابتداء غاية وغيرها ، ولا تصلح لدن إلا فى ابتداء غاية .

الوجه الثانى : أن عند ولدى يكونان فضلة نحو قوله تعالى : ﴿وعندنا كتاب حفيظ﴾ [(٢)] وقوله : ﴿ولدينا كتاب ينطق بالحق﴾ [(٣)] ، ولدن لا تكون فضلة .

الثالث : أن جَرَّ لدن بمن أكثر من نصبها ، وجر عند كثير ، أما جر لدى فممتنع .

الرابع : وعند ولدى يُعربان ، ولدن مبنية فى لغة الأكثرين .

الخامس : ولدن قد لا تضاف وقد تضاف لجملة بخلاف عند ولدى فإنهما يضافان .

---

(١) الإتقان : ١/ ٣٩٥ ، ٣٩٦ .

(٢) ق : ٤ .

(٣) المؤمنون : ٦٢ .

السادس : وعند أمكن من لدن، لأن عند تكون ظرفا للأعيان والمعانى ، بخلاف لدى ، ولأنها تستعمل فى الحاضر والغائب ، ولا تستعمل لدى إلا فى الحاضر [1] .

* * *

٢٤ - تراكيب متشابهة

قد يُعطى الشىء حكم ماأشبهه فى معناه ، أو فى لفظه ، أو فيهما معا .

أولا : التراكيب المتشابهة فى المعنى : ولذلك الصور الآتية .

١- دخول الباء فى خبر (أنّ) فى قوله تعالى : ﴿أو لم يروا أن الله الذى خلق السموٰات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر﴾ [2] لأنه فى معنى: أو ليس الله بقادر، والذى سهل ذلك التقدير تباعد ما بينهما .

٢- جواز حذف خبر المبتدأ فى نحو : إن زيدا قائم وعمرو، اكتفاء بخبر إن ، لما كان : إن زيدا قائم فى معنى : زيد قائم .

٣- جواز : أنا زيدًا غير ضارب، لما كان فى معنى : أنا زيدا لا أضرب .

٤- جواز : غيرُ قائمٍ الزيدان، لما كان فى معنى : ما قائم الزيدان .

٥- إعطاؤهم : ضاربُ زيد الآن أو غدا ، حكم : ضاربٌ زيدا ، فى التنكير ، لأنه فى معناه ، ولهذا وصفوا به النكرة ، ونصبوه على الحال ، وخفضوه برُبّ ، وأدخلوا عليه أل .

---

(١) الإتقان : ١/ ٤٤٦ ، ٤٤٧ .
(٢) الأحقاف : ٣٣ .

٦- وقع الاستثناء المفرغ فى الإيجاب فى قوله تعالى : ﴿وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين﴾ (١) وقوله : ﴿ ويأبى الله إلا أن يتم نوره﴾ (٢) لما كان المعنى : وإنها لا تسهل إلا على الخاشعين، ولا يريد الله إلا أن يتم نوره .

٧- العطف بـ (ولا) بعد الإيجاب فى قول الشاعر :

أبى اللـه أن أسْمُـوَ بأمّ ولا أبِ

لما كان معناه : قال الله لى : لا تسْمُ بأم ولا أب .

٨- تعدّى (رضِى) بـ (على) فى قول الشاعر :

إذا رضِيَـتْ علىّ بنـو قُشَيْر

لَعَمـرُ اللهِ أعجبنـى رضاها

لما كان (رضى عنه) بمعنى : أقبل عليه بوجه وُدّه، وقال الكسائى: إنما جاز هذا حملا على نقيضه وهو (سَخِط) .

٩- تذكير الإشارة فى قوله تعالى : ﴿فذانك برهانان﴾ (١) مع أن المشار إليه اليد والعصا، وهما مؤنثتان ، ولكن المبتدأ عين الخبر فى المعنى، والبرهان مذكر .

١٠ - قولهم : إنّ أحدا لا يقول ذلك ، فأوقع أحدا فى الإثبات لأنه نفس الضمير المستتر فى (يقول) والضمير فى سياق النفى ، فكان أحد كذلك ، قال الشاعر:

---

(١) البقرة : ٢٤٥ .

(٢) التوبة : ٣٢ .

(٣) القصص : ٣٢ .

في ليلـــة لا ترى بهـــا أحـــدا

يحكـى علينـــا إلا كواكبهُـــا

فرفع (كواكبها) بدلا من ضمير (يحكى) لأنه راجع إلى (أحدا) وهو راجع إلى سياق النفى فكان الضمير كذلك .[1]

ثانيا : التراكيب المتشابهة فى اللفظ ، ولذلك الصور الآتية :

١- زيادة (إنْ) بعد (ما) المصدرية الظرفية ، وبعد (ما) التى بمعنى (الذى) لأنهما بلفظ (ما) النافية كما فى قول الشاعر :

وَرجِّ الفتى للخير ما إنْ رأيتـــه

على السِّنِّ خيرا لا يزال يزيـــد

وقوله :

يُرَجِّى المـــرءُ مـــا إنْ لا يـــراه

وتَعْرِض دُون أدْنـــاهُ الخطُـــوبُ

فهذان محمولان على نحو قول الشاعر :

مـــا إن رأيـتُ ولا سمعـتُ بمثلـه

كاليوم هـانـئَ أيْنُـق جُــرْبِ

٢- دخول لام الابتداء على (ما) النافيه حمـلا لها فى اللفظ على (ما) الموصولة الواقعة مبتدأ كقول الشاعر :

لَماَ أغفلتُ شكرَك فاصطَنِعْنى

فكيف ومِن عطـائك جُـلُّ مـالى

---

(١) المغنى : ٢/ ٦٧٤ - ٦٧٨ .

فهذا محمول فى اللفظ على نحو : لَما تصنعه حَسَنٌ

٣- توكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية حملا لها فى اللفظ على (لا) الناهية نحو قوله تعالى : ﴿ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده﴾ [1] وقوله تعالى : ﴿واتقوا فتنة لا تصيبنَّ الذين ظلموا منكم خاصة﴾ [2] فهذا محمول فى اللفظ على نحو قوله تعالى : ﴿ولا تحسبن الله غافلا﴾ [3]

٤- حذْف الفاعل فى نحو قوله تعالى : ﴿أسمع بهم وأبصر﴾ [4] لما كان (أحْسِنْ بزيد) مُشبها فى اللفظ لقولك : امرُرْ بزيد

٥- دخول لام الابتداء بعد (إنّ) التى بمعنى نَعَم لشبهها فى اللفظ بإن المؤكدة ، قاله بعضهم فى قراءة من قرأ ﴿إنَّ هذان لساحران﴾ [5]

٦- قولهم : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة ، بضم أية ورفع صفتها، كما يقال : يا أيتُها العصابةُ، وإنما كان حقهما وجوب النصب، كقولهم : نحن العربَ أقْرى الناس للضيف ، ولكنها لما كانت فى اللفظ بمنزلة المستعملة فى النداء أُعطيت حكمها وإن انتفى موجب البناء .

٧- بناء (حاشا) فى قوله تعالى : ﴿وقلن حاش لله ﴾ [6] لشبهها فى اللفظ بحاشا الحرفية، والدليل على اسميتها قراءة بعضهم (حاشًا)

---

(١) النمل : ١٨ .
(٢) الأنفال : ٢٥ .
(٣) إبراهيم : ٤٢ .
(٤) مريم : ٣٨ .
(٥) طه : ٦٣ .
(٦) يوسف : ٣١ .

بالتنوين على إعرابها كما تقول : تنزيها لله ، وإنما قلنا إنها ليست حرفا لدخولها على الحرف ، ولا فعلا إذ ليس بعدها اسم منصوب بها (١)

ثالثا : ما يتشابه فى اللفظ والمعنى ، نحو اسم التفضيل وأفعل فى التعجب ، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل فى التعجب وزنا وأصلا وإفادةً للمبالغة، وأجازوا تصغير أفعل فى التعجب لشبهه بأفعل التفضيل ، يقول الشاعر :

ياما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لنا (٢)

* * *

---

(١) المغنى : ٢/ ٦٧٩ - ٦٨١ .

(٢) السابق : ٢/ ٦٨٢ .

الفصل الثـــانى

ما يتصـل بالأدوات

١ - الهمـزة وأدوات الاستفهـام

تشترك الهمزة مع أدوات الاستفهام فى أداء وظيفة الاستفهام .

وتخـتلف الهـمزة عن أدوات الاسـتفهـام فى الأمـور الأربعة الآتيـة :

أحدها : جواز حذفها ، سواء تقدمت على (أم) كقول عمر بن أبى ربيعة:

فوَالله مــا أدْرِى وإنْ كنتُ داريــا

بِسبْعٍ رميتُ الجمْرَ أمْ بِثمــانِ ؟

أراد : أبسبع ، أم لم تتقدمها كقول الكميت :

طرِبْتُ ومــا شـوقًا إلى البِيض أطرَبُ

ولا لَعِبًـا منّى وذو الشّيْب يلعــبُ

أراد : أوَذُو الشيب يلعب ؟

الثانى : أنها تَرِدُ لطلب التصور ، نحو : أزيد قائم أم عمرو ، ولطلب التصديق نحو : أزيدُ قائم ؟ أما هل فهى مختصة بطلب التصديق ، نحو :

هل قام زيد ؟ وبقية أدوات الاستفهام مختصة بطلب التصور نحو : مَن جاءك ؟ وما صنعتَ ؟ وكم مالُك ؟ وأين بيتك ؟ ومتى سفرك ؟ .

الثالث : أنها تدخل على الإثبات كما تقدم، وعلى النفى نحو قوله تعالى : ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾ [1] . وقوله ﴿أو لما أصابتكم مصيبة﴾[2] . وقول الشاعر :

ألاَ اصْطِبارَ لِسَلْمى أمْ لها جَلَدُ

إذَا أُلاَقِى الذى لاَقَاهُ أمْثَالى

الرابع : تمام التصدير، بدليلين : الأول : أنها لا تُذْكر بعد (أم) التى للإضراب كما يُذْكر غيرها ، لا تقول : أقام زيد أم أقعد ، وتقول : أم هل قعد .

الدليل الثانى : أنها إذا كانت فى جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قُدمت على العاطف تنبيها على أصالتها فى التصدير نحو قوله تعالى: ﴿أوَ لم ينظروا﴾ [3] وقوله : ﴿ أفلم يسيروا﴾ [4] وقوله ﴿أثم إذا وقع آمنتم به﴾ [5] ، وأخواتها تتأخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة ، نحو قوله تعالى : ﴿وكيف تكفرون وأنتم

---

(١) سورة الشرح : ١ .

(٢) سورة آل عمران : ١٦٥ .

(٣) سورة الأعراف : ١٨٥ .

(٤) سورة غافر : ٨٢ .

(٥) سورة يونس : ٥٢ .

تتلى عليكم﴾ (١) وقوله : ﴿فأين تذهبون ﴾ (٢) وقوله ﴿
وقوله : ﴿فهل يُهلك إلا القوم الفاسقون﴾ (٤) وقوله : ﴿فأ
وقوله : ﴿فما لكم فى المنافقين فئتين﴾ (٦) وهذا ما ذهب
والجمهور (٧) .

* * *

٢- إذا الشرطية والفجائية

تتشابه إذا الشرطية مع إذا الفجائية فى اللفظ فقط، ويختلفان فى خمسة أوجه :

أحدها : أن إذا الشرطية لا يليها إلا جملة فعلية ، وإذا الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية .

الثانى : أن إذا الشرطية تحتاج إلى جواب ، وإذا الفجائية لا تحتاج إلى جواب .

الثالث : أن إذا الشرطية للاستقبال ، وإذا الفجائية للحال .

الرابع : أن الجملة بعد إذا الشرطية فى موضع خفض بالإضافة . والجملة بعد إذا الفجائية لا موضع لها .

---

(١) سورة آل عمران : ١٠١ .
(٢) سورة التكوير : ٢٦ .
(٣) سورة الأنعام : ٩٥ .
(٤) سورة الأحقاف : ٣٥ .
(٥) سورة الأنعام : ٨١ .
(٦) سورة النساء : ٨٨ .
(٧) الجنى الدانى فى حروف المعانى ، للمرادى : ٣١ ، ومغنى اللبيب ، لابن هشام : ١/ ١٤ - ١٦ .

الخامس : أن إذا الشرطية تقع صدر الكلام ، وإذا الفجائية لا تقع صدرا (١)

* * *

٣- إذا وإن الشرطيتان

تتشابه إذا مع إنْ فى أن كلا منهما يحتاج إلى فعل شرط وجواب شرط ويختلفان فيما يأتى :

١- أن إذا تختص بدخولها على المتيقَّن والمظنون والكثير الوقوع، بخلاف (إنْ) فإنها تستعمل فى المشكوك والموهوم النادر، ولهذا قال تعالى : ﴿ إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا﴾ (١) ثم قال : ﴿وإن كنتم جنبا﴾(٢) فأتى بإذا فى الوضوء لتكرره وكثرة أسبابه ، وبإن فى الجنابة لندرة وقوعها بالنسبة إلى الحدث، وقال تعالى : ﴿فإذا جاءتهم الحسنةُ قالوا لنا هذه وإنْ تُصبْهم سيئة يطَّيروا﴾ (٤) وقال : ﴿ وإذا أذقنا الناس رحمة فرحوا بها ، وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾(٥) أتى فى جانب الحسنة بإذا لأن نعم الله على العباد كثيرة ومقطوع بها، و(إن) فى جانب السيئة لأنها نادرة الوقوع ومشكوك فيها (٦)

---

(١) الجنى الدانى : ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

(٢) سورة المائدة : ٦ .

(٣) سورة المائدة : ٦ .

(٤) سورة الأعراف : ١٣١ .

(٥) سورة الروم : ٣٦ .

(٦) الإتقان : ١/ ٤٠٢ .

٢- أن «إذا» إنْ دخلت على المضارع لا تجزمه بخلاف إن

٣- أن إذا اسم أما إنْ فهى حرف .

* * *

٤- إلا وغير

تشترك إلا مع غير فى أنهما يستثنى بهما ، تقول : نجح الطلاب إلا طالبا ، وغير طالب .

وتفارق إلا غيرا فى الوجوه الآتية :

١- أنه لا يجوز حذف موصوف (إلا) ، فلا يجوز أن تقول : جاءنى إلا زيدٌ، ويجوز أن تقول : جاءنى غير زيد .

٢- أنه لا يُوصَف بـ (إلا) إلا حيث يصح الاستثناء بها ، فيجوز : عندى درهم إلا دانق، لأنه يجوز : إلا دانقا، ويمتنع أن تقول : عندى درهم إلا جيد، لأنه يمتنع: إلا جيدا، ويجوز أن تقول : عندى درهم غير جيد (١)

٣- وأن إلا حرف ، أما غير فهى اسم .

* * *

٥- إمّا وأوْ

تتشابه إمّا مع أو فى خمسة معان هى : الشك ، والإبهام ، والتخيير ، والإباحة ، والتقسيم أو التفصيل (٢)

---

(١) الجنى الدانى : ٥١٨ ، والمغنى : ١/ ٧٢ .
(٢) الجنى الدانى : ٢٢٨ ، ٥٣٠ .

ويختلفان فى ثلاثة أمور : أحدها : أن (أو) قد تكون بمعنى الواو كقول جرير :

جاء الخلافةَ أو كانتْ له قدرًا

كما أتىَ ربَّهُ مُوسى على قَدَر

أراد : وكانت ، فأوقع (أو) مكان الواو لأمن اللبس، كما تأتى (أو) بمعنى (بل) مثل قوله تعالى : ﴿وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون﴾ (١) قال الفراء : أو هنا بمعنى بل ، و(إما) لا تكون كذلك .

الثانى : أن إما لابد من تكرارها فى الغالب ، بخلاف أو فإنها لا تكرر .

الثالث : أن الكلام مع إما مبنىٌ من أوله على ما جئ بها من أجله مِن شكٍّ وغيره ، بخلاف أو فإن الكلام معها يُفتتح على الجزم ، ثم يطرأ الشك أو غيره ، ولهذا وجب تكرار إما فى غير ندور (٢)

* * *

٦- إمَّا وأمَّا

يتشابهان فى اللفظ فقط .

ويختلفان فى أمرين :

الأمر الأول : أن الأولى مكسوره الهمزة ، والثانية مفتوحة الهمزة .

---

(١) سورة الصافات : ١٤٧ .

(٢) الجنى الدانى : ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٥٣١ .

الأمر الثانى : فى الوظيفة التى تؤديها كل منهما : فـ (أما) بفتح الهمزة للاستئناف بتفصيل جملة قد جرى ذكرها ، نحو قول القائل : أخبرنى عن أحوال القوم ، فتقول مجيبا له : أما زيد فخارج، وأما عمرو فمقيم ، وأما خالد فَمُرَوٌّ، وكذلك إذا قلت : حرف كذا على أربعة أوجه : أما الوجه الأول فكذا، وأما الوجه الثانى فكذا ، حتى تأتى على تفصيل جملة العدد الذى بدأت به .

وليس كذلك (إما) بكسر الهمزة ، لأن معناها معنى (أو) فى الشك والتخيير والإباحة وأحد الشيئين على الإبهام لا فرق بينهما إلا من جهة أنك تبتدئ بـ (إما) شاكا نحو : ضربت إما زيدا، وإما عمرا ، فإن أتيت بـ (أو) دللت على الشك عند الذكر الثانى نحو قولك : ضربت زيدا أو عمرا [١] .

* * *

٧- بين قسمىْ (أمْ) المتصلة

تنقسم (أم) المتصلة إلى نوعين :

النوع الأول : أن تتقدم عليها همزة التسوية نحو قوله تعالى : ﴿سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم﴾ [٢] ، وقوله ﴿سواء علينا آجزعنا أم صبرنا﴾ [٣]

النوع الثانى : أن تتقدم عليها همزة يُطلب بها وبأم التعيين نحو : أزيد فى الدار أم عمرو ؟

---

(١) معانى الحروف، للرمانى : ١٧١ : ١٧٢ .

(٢) سورة المنافقون : ٦ .

(٣) سورة إبراهيم : ٢١ .

ويشترك النوعان فى شيئين : الأول : العطف. الثانى : الاتصال، وإنما سُميت فى النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضًا معادلة لمعادلتها للهمزة فى إفادتها التسوية فى النوع الأول، والاستفهام فى النوع الثانى

ويفترق النوعان من أربعة أوجه :

أولها وثانيها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا ، لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر ، وليست تلك كذلك ، لأن الاستفهام معها على حقيقته .

الثالث والرابع: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين ، وتكونان فعليتين كما تقدم ، واسميتين كقول الشاعر :

ولستُ أبالى بعد فَقْدِيَ مالكـا

أمَوْتِىَ نـاءٍ أم هـو الآن واقـع

ومختلفين نحو قوله تعالى : ﴿ سواء عليهم أدعوتموهم أم أنتم صامتون﴾ (١) وأم الأخرى تقع بين المفردين، وذلك هو الغالب فيها، نحو قوله تعالى : ﴿أأنتم أشَدُّ خلقًا أم السماء﴾ (٢)، وبين جملتين ليستا فى تأويل المفردين وتكونَان أيضا فعليتين كقول الشاعر :

---

(١) سورة الأعراف : ١٩٣ .

(٢) سورة النازعات : ٢٧ .

فقمت للطيفِ مُرْتَاعًا فأرَّقنى

فقلت : أهْىَ سَرَتْ أم عادنى حُلُمُ

على أن (هى) فاعل لفعل محذوف يفسره (سرت) . واسميتين كقول زهير :

وما أدْرِى وسوف إخالُ أدرى أقومٌ آلُ حِصْنٍ أمْ نســاء [1]

* * *

٨- أم المتصـلة وأو

تتفق أم المتصلة مع أو فى أن كلا منهمـا يعطف ما بعده على ما قبله ويشركه معه فى أحوال الإعراب .

ويختلف الحرفان فيما يأتى :

١- أن (أو) إذا وقع قبلها الاستفهام فيصح أن يكون بالهمزة، ويصح أن يكون بغيرهـا، فيجوز أن تقول : أزيد عندك أو عمرو، ويجوز أن تقول هل زيد عندك أو عـمرو، بخلاف (أم) فلا يجوز أن يتقدمـهـا إلا الهمزة عند الأكثرين، تقول : أزيدا ضربت أم عمرا .

٢- أنك إذا قلت : أزيدا ضـربت أو عـمرا ، فيكون الجواب : نعم أو لا ، وذلك لأنها عطفت استفهاما على استفهام ، فكأن كل واحد منهما قائم بنفسه ، لأن المعنى : أضرَبْتَ أحدهما ؟ ولو عيَّنت أحدهما لجاز ، لأنه جواب وزيادة ، بخلاف (أم) فلا يكون جوابها إلا بتعيين أحد الشيئين أو الأشياء .

---

(١) المغنى : ١/ ٤١، ٤٢ ، والإتقان : ١/ ٤١٣ .

وإذا قلت : سـواء علىّ أذهبت أم جـئت ؟ لا يجـوز أن تقـول : (أو) جئت ، لأن (سواء) لابد فيها من شيئين، لأنك تقول : سواء علىّ هذان ، ولا يجوز : سواء علىّ هذا .

٢- أن (أم) لابد أن يسبقها استفهام ظاهر أو مقدر، ولا يلزم ذلك مع (أو) (١)

* * *

٩- إنّ وأنّ

تشبه (إنّ) مكسورة الهمزة (أنّ) مفتوحة الهمزة فى أن كلا منهما حرف ، وأن كلا منهما يؤكد مضمون الجملة الاسمية ، وأن كلا منهما ينصب الاسم ويرفع الخبر .

لكن تختلف الأولى عن الثانية فى أن الأولى الجملة معها مستقلة وتامة ومفيدة ؛ فلا فرق بين إن زيدا قائم ، وزيد قائم ، إلا التوكيد .

أما أنّ المفتوحة الهمزة فإنها تقلب معنى الجملة إلى الإفراد وهو المصدر المؤول ، والذى يدل على أنها فى معنى المصدر ، وأنها تقع موقع المفردات أنها تفتقر فى انعقادها جملة إلى شىء يكون معها ، وإذا ثبت أنها بمنزلة المفرد، فإنها تقع فاعلة ومفعولة ومجرورة ، تقول فى بلغنى أن زيدا قائم : بلغنى قيامُ زيد ، وتقول فى : كرهت أن زيدا قائم : كرهت قيامَ زيد ، وتقول فى أعجبت من أن زيدا قائم : أعجبت من قيام زيد (٢)

ولكل منهما مواضع تميز إحداهما عن الأخرى مذكورة فى كتب النحو .

---

(١) معانى الحروف : ١٧٣ ، ١٧٤ ، ورصف المبانى : ١٧٨ ، ٢١٢ ، والمغنى : ١/ ٤٢ .

(٢) معانى الحروف : ١٧٢ ، ١٧٣ ، وشرح المفصل : ٨ / ٥٩ .

١٠ - إنّ ولا النافية للجنس

تتشابه إن مع لا النافية للجنس فيما يأتى :

١- فى العمل حيث إن كلا منهما ينصب المتبدأ ويرفع الخبر .

٢- أن كلا منهما يختص بالدخول على الجملة الاسمية .

٣- أن كلا منهما للتوكيد ، فـ (لا) لتوكيد النفى و (إن) لتوكيد الإثبات .

٤- أن كلا منهما له صدر الكلام فلا يقع حشوا .

٥- أن (لا) نقيضة (إن) ، والشىء قد يُحمل على نقيضه كما يحمل على مماثله، فقد حملوا (رضى) على (سخط) الذى هو ضده فى المعنى فعدَّوه بـ (على) مع أن أصله أن يتعدى بـ (عن) كما فى قوله تعالى : ﴿رضِيَ اللهُ عنهم ورَضُوا عنه﴾ [1] ومن الحمل قول الشاعر :

إذا رضيتْ علىَ بنــو قشــيرٌ

لعمــر الله أعجبنى رضاهــا [2]

وتختلف إن عن (لا) فى عدة أمور :

الأمر الأول : أن اسم (إن) يكون مذكورا ويكون محذوفا، بخلاف اسم (لا) فإنه يتعين أن يكون مذكورا .

الأمر الثانى : أن اسم (إن) يكون معرفة ويكون نكرة، أما اسم (لا) فإنه يتعين أن يكون نكرة.

---

(١) سورة المائدة : ١١٩ .

(٢) عدة المسالك : ٢/ ٣ .

الثالث : أن خبر (إن) يجوز أن يتقدم على اسمها إذا كان ظرفا أو جارا أو مجرورا، مثل قوله تعالى : ﴿إن لدينا انكالا﴾ [1] وقوله ﴿إن فى ذلك لعبرة﴾ [2] ، ولا يجوز ذلك مع لا .

الرابع : أن اسم (إن) يُنَوّن إن كان معربا منصرفا، أما اسم (لا) فلا ينون إذا كان مفردا [3] .

الخامس : أن ارتفاع خبر (إنّ) بها ، فهى تنصب المتبدأ وترفع الخبر ، أما ارتفاع خبر (لا) عند انفراد اسمها نحو : لا رجلَ قائم ، بما كان مرفوعا قبل دخولها لا بها .

السادس : أنه لا يجوز مراعاة محل اسم (إن) - فى النعت والعطف قبل مجىء الخبر ، فلا يجوز أن تقول : إن بكر ا الظريفُ قائم، أو أن تقول: إن بكرا وخالدٌ قائمان. ويجوز ذلك مع (لا)، فيجوز أن تقول : لا رجلَ كريمٌ فى الدار، ولا رجلَ وامرأةٌ فيها.

الأمر السابع: أنه لا يجوز إلغاء (إنّ) إذا تكررت ، ففى قول الشاعر:

إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحَلاً

وإنّ فى السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهَلا

لا يجوز إلغاء (إن) ويجب نصب ما بعدها . بخلاف (لا) فيجوز إلغاؤها ، ففى نحو : لا حولَ ولا قوةَ إلاّ بالله . لك فتح الاسمين ورفعهما والمغايرة بينهما، على ما هو مفصل فى كتب النحو .

---

(١) سورة المزمل : ١٢ .

(٢) سورة النازعات : ٢٦ .

(٣) عدة المسالك : ٢/٢ . ومغنى اللبيب : ١/ ٢٣٨، ٢٣٩ .

الثامن : أن حذف خبر (إنّ) أقل من حذف خبر (لا) ، فيجوز حذف خبر (لا) كثيرا إذا عُلم ، نحو : لا ضَيْرَ ، ولا فَوْت، ولا بأس [٢] .

* * *

١١- لا النافية للجنس والنافية للوحدة

تتشابهان فيما يأتى :

١- لا تعملان إلا فى نكرة، مثال النافية للجنس قوله تعالى : ﴿اليوم تجزى كل نفس بما كسبت لا ظلم اليوم﴾ [١]

ومثال النافية للوحدة قول الشاعر :

وحَلَّتْ سوادَ القلب لا أنا باغيًا

سواها ولا عن حبِّها متراخيا

وقول المتنبى :

إذا الجودُ لم يُرزقْ خلاصًا من الأذى

فلا الحمدُ مكسوبًا ولا المال باقيًا [٢]

٢- لا يتقدم خبرهما على اسمهما ، فإذا تقدم خبر لا النافية للجنس على اسمها بطل عملها ووجب تكرارها ، فتقول : لا فى الدار رجل ولا امرأة ، وإذا تقدم خبر لا النافية للوحدة على اسمها بطل عملها ورفع ما بعدها على الابتداء نحو : لا أفضلُ منك رجلٌ [٣]

(١) غافر : ١٧ .
(٢) المغنى : ١/ ٢٤٠ ، وشرح الأشمونى على حاشية الصبان ، ١/ ٢٥٣ .
(٣) شرح الأشمونى : ٤/٢ ، وشرح المفصل : ٢/ ١٤ .

٣- يكثر حذف خبرهما ؛ مثال حذف خبر لا النافية للجنس قوله تعالى : ﴿ولو ترى إذْ فَزعوا فلا فَوْتَ﴾ (١) ، ومثال حذف خبر لا النافية للوحدة قول الشاعر :

مَن صـدَّ عـن نيرانهـا فأنا ابنُ قيسٍ لا بـراحُ (٢)

* * *

ويختلفان فى الأمور الآتية :

الأمر الأول : أن النفى فى الأولى (التى لنفى الجنس) على سبيل العموم، أى إن المتكلم لابد أن يقصد استغراق نفى الخبر عن جميع أفراد اسمها نحو : لا رجلَ فى الدار، ويقال عندئذ فى تأكيد ذلك : بل امرأة، أما النفى فى الثانية (التى لنفى الوحدة) فهو لنفى الوحدة (الانفراد)، فإذا قلت لا رجلٌ فى الدار ، قلت فى تأكيد ذلك: بل رجلان، أو ثلاثة (٣) .

الثانى : فى عملهما ؛ فالأولى تنصب الاسم وترفع الخبر كـ (إنَّ) أما الثانية فإنها ترفع الاسم وتنصب الخبر كـ (ليس) ، كما تقدم فى الأمر الأول

الثالث : أن اسم الأولى إذا كان مفردا (أى لم يكن مضافا ولا شبيها به) فإنه يكون مبنيا على ما ينصب به نحو : لا طالب فى الفصل ، ولاطالبين، ولا طالبتين ، ولا طلاب ، ولا طالباتِ، أما اسم لا الثانية فإنه

---

(١) سبأ : ٥١ .

(٢) أوضح المسالك : ٢/ ١٧ ، وشرح الأشمونى : ١/ ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(٣) المغنى : ١/ ٢٤٠ .

يكون معربا مرفوعا بالضمة أو ما ينوب عنها نحو : لا طالبٌ فى الفصل، ولا طالبان فى الفصل .. [1]

الأمر الرابع : أن لا الأولى لا يبطل عملها دخول (إلاّ) أما الثانية فيبطل عملها بدخول (إلا) على خبرها، فيجوز فى الأولى أن تقول : لا طالب إلا قائم، ولا يجوز فى الثانية أن تقول : لا طالبٌ إلا قائما، وإنما يجب أن تقول : لا طالبٌ إلا قائم، وذلك لأن شبهها بـ (ليس) ضعيف ، لأن (ليس) فعل و(لا) حرف [2]

الخامس : أنه لم يقع خلاف بين النحاة فى عمل (لا) الأولى عمل (إنّ) ، بينما وقع هذا الخلاف فى عمل الثانية عمل (ليس) حتى إن المبرد والأخفش منعا عملها عمل ليس [3]

فائدة فى تشابه مدخول (لا) الأولى والثانية :

إذا قيل : لا رجلَ فى الدار، بفتح (رجل) تعيّن كونها نافية للجنس ، ويقال فى توكيد معناه : بل امرأة . وإن رفعت كلمة (رجل) تعين كونها عاملة عمل ليس ، واحتمل أن تكون لنفى الجنس وأن تكون لنفى الوحدة، ويقال فى توكيد المعنى على الاحتمال الأول : بل امرأة، وعلى الثانى : بل رجلان أو رجالٌ . وإن قلت : لا رجلٌ ولا امرأةٌ فى الدار، برفع رجل وامرأة احتمل كون (لا) الأولى عاملة فى الأصل عمل (إنّ) ثم أُلغيت لتكرارها ،

---

(١) شرح الأشمونى : ١/ ٢٥٣ ، ٢/ ٦ .

(٢) رصف المبانى للمالقى : ٣٢٣، ٣٢٤ .

(٣) الجنى الدانى للمرادى : ٢٩٣ .

فيكون ما بعدها مرفوعا بها ، وعلى كلا الاحتمالين فالجار والمجرور خبر عن الاسمين إنْ قدرت لا الثانية تكرارا للأولى، وما بعدها معطوفا ، فإن قدرت الأولى مهملة ، والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس فالجار والمجرور خبر عن أحدهما وخبر الآخر محذوف كما فى قولك : زيد وعمرو قائم. وإن قلت : ما فى الدار من زيت ولا مصابيح بفتح كلمة (مصابيح) ، احتمل كون الفتحة علامة بناء مثلها فى : لا رجالَ، واحتمل كونها علامة للخفض بالعطف ، و(لا) مهملة ، فإن رفعت كلمة (مصابيح) احتمل كون (لا) عاملة عمل ليس وكونها مهملة والرفع بالعطف على محل المجرور (زيت) (١)

* * *

١٢- إنّ ولكنّ

تتشابه إنّ مع لكن فيما يأتى :

١- فى علة عملهما، وهى شبههما بالفعل كما تقدم .

٢- فى عدم تقدم خبرهما على اسمهما إلا إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا .

٣- فى دخول (ما) الكافة والمهيئة عليهما .

٤- فى جواز العطف على موضع اسمهما، مثل : إن زيدا قائم وعمروٌ، ومثل : جاء زيد لكن عمرا لم يأت وخالدٌ .

---

(١) المغنى : ٤٠ ، ٢٤١ .

٥- فى جواز تخفيف نونهما .

٦- فى دخول نون الوقاية عليهما .

وتفارق (إن) (لكن) فى الأمور الآتية :

١- أن معنى (إن) التوكيد، ومعنى (لكن) الاستدراك .

٢- أن (إنّ) إذا خففت تعمل ، و(لكن) إذا خُففت لا تعمل .

٣- و(إن) لها صدر الكلام ، و(لكن) يتقدمها كلام .

٤- أن (إن) يدخل فى خبرها اللام ، و(لكن) لا تدخل اللام فى خبرها [1]

* * *

١٣- إنّ وليت

تتشابه (إن) مع (ليت) فيما يأتى :

١- فى علة عملهما فى الجملة الاسمية .

٢- وفى عدم تقدم خبرهما على اسمهما إلا إذا كان ظرفا أو جارا أو مجرورا .

٣- وفى دخول نون الوقاية عليهما .

٤- وفى دخول ما الكافة عليهما .

وتخالف (إن) (ليت) فى الأمور الآتية :

١- أن (إن) للتوكيد ، و(ليت) للتمنى .

٢- أن اللام تدخل على خبر (إن) ولا تدخل على خبر ليت

---

(١) رصف المبانى : ٢٠١ ، ٣٤٩ .

٣- أنه يجوز العطف على موضع اسم إن ، ولا يجوز ذلك فى ليت .

٤- أن (ما) الكافة إذا دخلت على (إن) تكفها عن العمل ، وتهيئها للدخلو على الجملة الفعلية. أما إذا دخلت (ما) على (ليت) فيجوز أن تعمل ويجوز ألا تعمل ، ويُنشد بيت النابغة :

قالت :

الا ليتما هذا الحمامُ لنا

إلى حمامتنا أو نصفُه فَقَدِ

برفع (الحمام) ونصبه، ولا تزيل (ما) اختصاص ليت بالجملة الاسمية .

٥- أن نون الوقاية لا تلزم مع (إن) ، ولكنها تلزم مع (ليت)

٦- يجوز النصب فى جواب (ليت) بالفاء، والواو كقوله تعالى : ﴿يا ليتنى كنتُ معهم فأفوز فوزا عظيما﴾ (١) نحو قوله: ﴿ يا ليتنا نردُّ ولا نكذَبَ بآيات ربنا ونكونَ من المؤمنين﴾(٢) على قراءة من نصب (نكون) (٣)

* * *

١٤ - الباء وحروف القسم

تشترك الباء مع حروف القسم والحرفية وفى جر ما بعدها .

وتختلف الباء عن سائر حروف القسم فى أربعة أشياء :

الأول : أنها لا يجب حذف الفعل معها ، بل يجوز إظهاره، نحو : أقسم بالله .

---

(١) سورة النساء : ٧٣ .

(٢) سورة الأنعام : ٢٧ .

(٣) رصف المبانى : ٣٦٧ ، ٣٦٨ .

الثانى : أنها تدخل على المضمر ، نحو : بك .

الثالث : أنها تستعمل فى الطلب وغيره ، بخلاف سائر حروفه .

الرابع : أنهـا تكون جـارة فى القـسم وغـيره، بخـلاف واو القـسم وتائه [1] .

* * *

١٥ - تاء التأنيث وتاء الفاعل

تتفق تاء التـأنيث مع تـاء الفـاعل فى اللفظ، وفى أنهـمـا عـلامـتـان للفعل الماضى ، وفى أنهما تلحقان « ليس وعسى» ، تقول فى تاء التأنيث: ليستْ هند قائمة ، وعستْ هند أن تأتى ، وتقول فى تاء الفاعل : لستُ شاعرا ، وعسيت أن آتى [2] .

وتختلفان فيما يأتى :

١- أن تاء التـأنيث حـرف لا مـحل لهـا من الإعـراب ، أمـا تـاء الفـاعل فهى اسم فى محل رفع .

٢- أن تاء التـأنيث ساكنة إلا إذا التقت بساكن نحو : كتبتِ التلميذة الدرس، أمـا تـاء الفـاعل فـمتـحـركـة بالضم للمـتكلم وبالفتح للمـخـاطب وبالكسر للمخاطبة .

٣- أن تاء التأنيث تتصل بأول المضارع دون تاء الفاعل .

٤- أن تاء التــأنيث تخـتـص بالاتصــال بــ « نعم وبئس» دون تـاء الفاعل [3]

---

(١) الجنى الدانى : ٤٥ .

(٢) شرح الأشمونى : ١/ ٤١ .

(٣) السابق : نفس الصفحة .

١٦ - حتى الجارة والعاطفة

تتشابه حتى الجارة مع حتى العاطفة فى اللفظ، وفى كون ما بعدهما غاية لما قبلهما .

وتختلفان فيما يأتى :

١- أن العاطفة يدخل ما بعدها فى حكم ما قبلها ، وأما الجارة فقد يدخل وقد لا يدخل، فالذى بعد العاطفة يكون الانتهاء به ، والذى بعد الجارة قد يكون الانتهاء به، وقد يكون الانتهاء عنده .

٢- أن العاطفة يلزم أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها فى زيادة أو نقص، وأما الجارة ففيها تفصيل ، وهو أن مجرورها إن كان بعض ما قبله مِن مصرّح به وكان منتهًى به فهو كالمعطوف فى اعتبار الزيادة والنقص، وإن كان بعضا لشىء لم يصرح به نحو قوله تعالى : ﴿ ليسجننَّه حتى حين﴾ [1] أو كان منتهى عنده لم يعتبر فيه ذلك .

٣- أن ما بعد الجارة قد يكون ملاقيا لآخر جزء بخلاف العاطفة .

٤- أن الجارة أعم ، لأن كل موضع جاز فيه العطف يجوز فيه الجر ولا عكس، لأن الجر يكون فى مواضع لا يجوز فيها العطف، منها أن يقترن بالكلام ما يدل على أن ما بعدها غير شريك لما قبلها ، نحو : صمت الأيام حتى يومِ الفطر ، فهذا يجب فيه الجر ، ومنها ألا يكون قبلها ما يُعطف عليه نحو قوله تعالى : ﴿ حتى مطلع الفجر﴾ [2] . وقوله ﴿حتى حين﴾ [3] فيجب الجر أيضًا [4] .

---

(١) يوسف : ٣٥ .

(٢) القدر : ٥ .

(٣) يوسف : ٣٥ .

(٤) الجنى الدانى : ٥٤٩ ، ٥٥٠ .

١٧- حتى و إلى

تتشابه حتى مع إلى فى المعنى، فما بعدهما غاية لما قبلهما ، وفى العمل ، فكل منهما يجر ما بعدهما .

وتختلف (حتى) عن (إلى) فى ثلاثة أمور :

الأمر الأول: أن لمخفوض حتى شرطين ، أحدهما عام: وهو أن يكون اسما ظاهرا لا مضمرا . الشرط الثانى خاص بالمسبوق بذى أجزاء، وهو أن يكون المجرور آخرا نحو أكلت السمكة حتى رأسها، أو ملاقيا لآخر جزء نحو قوله تعالى : ﴿سلام هى حتى مطلع الفجر﴾ ولا يجوز : سرت البارحة حتى ثلثها أو نصفها .

الأمر الثانى : أن حتى إذا لم يكن معها قرينة تقتضى دخول ما بعدها كما فى قول الشاعر .

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله

والــزادَ، حتى نعلَه ألقــاها

أو عدم دخوله كما فى قول الشاعر :

سقى الَحياَ الأرضَ حتى أمْكُن عُزِيتْ

لهمْ فلا زال عنهـا الخير مجدودا

حُمل على الدخول، ويُحكم فى مثل ذلك لما بعد (إلى) بعدم الدخول حملا على الغالب فى البابين .

الثالث: أن كلا منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر: فمما انفردت

به (إلى) أنه يجوز : كتبتَ إلى زيد وأنا إلى عمرو ، أى : هو غايتى ، كما جاء فى الحديث: أنا بك وإليك ، وسرت من البصرة إلى الكوفة، ولا يجوز: حتى زيد ، وحتى عمرو ، وحتى الكوفة ، أما الأولان فلأن (حتى) موضوعة لإفادة تقَضّى الفعل قبلها شيئا فشيئا إلى الغاية، و (إلى) ليست كذلك ، وأما الثالث فلضعف حتى فى الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية .

ومما انفردت به (حتى) أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو : سرت حتى أدخلَها ، وذلك بتقدير : حتى أن أدخلها، وأن المضمرة والفعل فى تأويل مصدر مخفوض بحتى ، ولا يجوز: سرت إلى أدخلها (١)

* * *

١٨- رُبَّ وحروف الجر

تشترك (رب) مع حروف الجر فى الجر .

وتختلف رب عن حروف الجر فى الوجوه الآتية :

الوجه الأول : أنها تقع فى صدر الكلام، وحروف الجر لا تقع فى صدر الكلام .

الوجه الثانى : أنها لا تعمل إلا فى نكرة ، وحروف الجر تعمل فى المعرفة والنكرة .

الوجه الثالث : أنه يلزم مجرورها الصفة ، وحروف الجر لا يلزم مجرورها الصفة .

---

(١) المغنى : ١٢٢ - ١٢٥ .

الوجه الرابع : أنها يلزم معها حذف الفعل الذى أوصلته إلى ما بعدها ، وهذا لا يلزم بقية الحروف .

الخامس : أنه يجوز حذفها لدلالة معمولها اللازم للخفض والتنكير عليها كقول الشاعر :

رسْـمِ دار وقفتُ فى طلَلهْ

كِدْتُ أقضى الحياة من جَلَلِهْ

السادس : أن تاء التأنيث تدخل عليها مفتوحة كـ (لات) فتقول : رُبَّتما يقوم زيد .

السابع : أن فيها لهجات : ضم الراء وتشديد الباء فتقول : رُبَّ، وهو الكثير فيها ، و(رَبَّ) بفتح الراء وتشديد الباء ، و (رُب) بضم الراء وتخفيف الباء، و (رَبَ) بفتح الراء وتخفيف الباء ، و(رُبُ) بضم الراء والباء وتخفيفها ، و(رُبْ) بضم الراء وإسكان الباء [1]

* * *

١٩ - سوف والسين

تتفق سوف مع السين فى أنهما يدلان على تخليص الفعل المضارع للاستقبال .

وتختلف سوف عن السين فيما يأتى :

١- أن (سوف) قيل إنها أوسع فى المستقبل من السين .

٢- أنها تنفرد بدخول اللام عليها نحو قوله تعالى : ﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾ [2]

---

(١) أسرار العربية : ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ورصف المبانى : ٢٦٧ - ٢٧٠ .
(٢) الضحى : ٥ .

٣- وأنها قد تُفْصَل بالفعل المُلغَى كقول الشاعر :

وما أدرى وســوف إخــال أدرى
أقَوْمٌ آلُ حِصْــنٍ أم نســاءُ (١)

* * *

٢٠- كم الاستفهامية والخبرية

تشترك كم الاستفهامية مع كم الخبرية فيما يلى :

١- أنهما اسمان ، وذلك لعود الضمير عليهما .

٢- وأنهما مبنيـان .

٣- وأنهما مبنيان على السكون .

٤ - وأنهما يفتقران إلى مميز لإبهامهما .

٥- وأنهما يجوز حذف مميزهما إذا دل عليه دليل .

٦- وأنهما يلزمان الصدر فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر .

٧- أنهما على حد واحد فى وجوه الإعراب، فكم بقسميها إن تقدم عليها حرف أو مضاف فهى مجرورة ، مثال حرف الجر: بكم درهم اشتريت، ومثال الإضافة غلام كم رجل عندك ، وإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهى منصوبة على المصدر أو على الظرف، مثال كنايتها

---

(١) المغنى : ١ / ١٣٩ .

عن المصدر: كم ضربة ضربت، ومثال كنايتها عن الظرف كم يوما صمت، وإن لم يلها فعل ، أو وليها وهو لازم فهى مبتدأ ، مثال الأول : كم رجل فى الدار ، ومثال الثانى : كم رجل قام ، أيضًا تكون مبتدأ إذا وليها متعدٍّ أخذ مفعوله نحو : كم رجل ضرب عمرا .

ويختلفان فيما يأتى :

١- أن تمييز كم الاستفهامية أصله النصب ، وأن تمييز الخبرية أصله الجر .

٢- أن تمييز الاستفهامية يكون مفردا ، وتمييز الخبرية يكون مفردا وجمعا .

٣- أن الفصل بين الاستفهامية وبين مميزها جائز فى السعة، ولا يفصل بين الخبرية ومميزها إلى فى الضرورة كقول الفرزدق :

كم - فى بنى بكرِ بن سعدٍ - سيد

ضخم الدسيـمة ماجدٍ نفّـاع

٤- أن الاستفهامية لا تدل على التكثير ، والخبرية للتكثير .

٥- أن الخبرية تختص بالماضى ، فلا يجوز أن تقول :

كم غلمان لى سأشتريهم ، ويجوز فى الاستفهامية أن تقول : كم عبد سأشتريه .

٦- أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية .

٧- أن الكلام مع الخبرية لا يستدعى جوابا، بخلافه مع الاستفهامية .

٨- أن الاسم ا لمبدلِ من الخبرية لا يقرن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية ، فيقال فى الخبرية: كم عبيد لى خمسون بل ستون، وفى الاستفهامية تقول : كم مالك أعشرون أم ثلاثون [1]

* * *

٢١ - كم وكأين

تشتبه (كأين) (كم) فى خمسة أمور هى ما يأتى :

١- تشبهها فى الإبهام .

٢- وفى الافتقار إلى التمييز .

٣- وفى البناء .

٤- وفى لزوم التصدير .

٥- وفى إفادة التكثير .

وتخالفها فى خمسة أمور أيضا هى ما يأتى :

١- أن كأين مركبة، وتركيبها من كاف التشبيه وأى المنونة، ولهذا جاز الوقف عليهابالنون ، أما كم فهى بسيطة .

٢- أن مميز كأين مجرور بمن .

٣- وأنه لا يُستفهم بها .

---

(١) راجع شرح الأشمونى ، وحاشية الصبان عليه : ٤/ ٨٣ ، ٨٤ .

٤- وأنها لا تقع مجرورة .

٥- وأن مميزها لا يكون مفردا .[١]

* * *

٢٢- كم وكذا

أما (كذا) فتشبه (كم) فى أربعة أمور هى :

١- تشبهها فى البناء .

٢- وفى الإبهام .

٣- وفى الافتقار إلى التمييز .

٤- وفى إفادة التكثير .

وتخالفها فى أربعة أمور هى ما يأتى :

١- فى أن (كذا) مركبة ، وتركيبها من كاف التشبيه و (ذا) الإشارية، و(كم) غير مركبة .

٢- وأنها لا تلزم التصدير ، فتقول : قبضت كذا وكذا درهما .

٣- وأنها لا تُستعمل إلا معطوفا عليها كقول الشاعر :

عِدِ النفسَ نُعْمى بعد بُؤْساكَ ذاكرا

كذا وكذا لُطْفًا بِه نُسِيَ الجُهْدُ

٤- وأنها يجب نصب تمييزها ، فلا يجوز جره بمن أو الإضافة[٢]

(١) شرح الأشمونى : ٤/ ٨٥ ، ٨٦ .

(٢) السابق : ٤/ ٨٦ .

٢٣ - لام التعليل ولام الجحود

تتشابه لام التعليل مع لام الجحود فى أن كلا منهما يدخل على الفعل المضارع ، وفى نصبه بإضمار (أن) ، وفى تقديرها معه بتأويل المصدر المخفوض بها .

وتختلف لام التعليل عن لام الجحود فيما يأتى :

١- أن لام التعليل يسبقها كلام قائم بنفسه ، وتكون قبلها الجمل الاسمية، والفعلية الماضية والمضارعة نحو : زيد قائم ليحسنَ إليك ، وزيد قام ليحسنَ إليك، وزيد يقوم ليحسنَ إليك، بخلاف لام الجحود ، فما قبلها غير مستغن عما بعدها .

٢- أن لام الجحود يجب أن يسبقها كَوْن منفى نحو قوله تعالى : ﴿وما كان الله ليعذّبهم﴾ [1] ، ولا يكون ذلك فى لام التعليل [2]

٣- أن (أنْ) مضمرة جوازا مع لام التعليل، أما مع لام الجحود فهى مضمرة وجوبا .

* * *

٢٤ - لعل وأخواتهـا

تتشابه لعل مع أخواتها فى دخولها على الجملة الاسمية فتنصب المتبدأ وترفع الخبر .

وتختلف عنها فيما يأتى :

---

(١) سورة التوبة : ٥٥ .

(٢) رصف المبانى : ٣٠٠ .

١- أن لعل تفيد الترجى فى المحبوبات والتوقع فى المحذورات، فمن المعنى الأول قوله تعالى : ﴿ لا تدرى لعلّ اللهَ يحدث بعد ذلك أمرا﴾ (١) ، وهذا المعنى أكثر فى الكلام من الثانى ، ومن المعنى الثانى قول الشاعر :

لا تُهينَ الكريمَ علّك أنْ ترْ

كَعَ يومًا والدهرُ قدْ رفعَهْ.

ولا تأتى أخواتها لهذين المعنيين .

٢- أن اتصال نون الوقاية بها لا يكون إلا فى الشعر بعكس أخواتها.

٣- أنها لاُ يعطف على موضعها مع اسمها كما كان ذلك فى(إن وأن ولكنّ) .

٤- أن اللام لا تدخل على خبرها كما تدخل على بعض أخواتها .

٥- أن (أنْ) تدخل على خبرها لمعنى الترجى الذى فيها أو التوقع كما في البيت السابق .

٦- وتخالفها أخواتها - إلا ليت - فى دخول الفاء ونصبها فى جوابها مثل قوله : ﴿ لعلى أبلغ الأسباب أسباب السماوات فأطّلع﴾ (٢) . بنصب (أطلع) لأنه أشربها معنى (ليت) من التمنى وهو طلب (٣)

* * *

(١) سورة الطلاق: ١.
(٢) سورة غافر : ٣٦ ، ٣٧ .
(٣) رصف المبانى : ٤٣٥ .

٢٥ - لمْ ولمّـا

تشترك لم مع لما فى أن كلا منهما يجزم الفعل المضارع نحو قوله تعـالى : ﴿ لم يلد ولم يولد﴾ [١] وقوله تعـالى : ﴿ولمـا يعلم الله الذين جـاهدوا منكم﴾ [٢] ، وأن كلا منهمـا للنفى ، وأن كلا منهمـا يقلب زمن الفعل المضارع من المستقبل إلى الماضى .

ويختلفان فيما يأتى :

١- أن (لم) تصاحب الشـرط نحو قوله تعـالى : ﴿وإن لم تفعلْ فما بلغت رسالته﴾ [٣] ، ولايكون ذلك مع (لما) .

٢- أن نفى منفيُّها ينقطع عن الحال ، بخلاف لما فإنه يجب اتصال نفى منفيها بحال النطق كقول الشاعر :

فإنْ كنتُ مأكـولا فكُنْ خـيرَ آكلٍ

وإنْ لا فأدركْـنـى ولـمّـا أُمَـزَّقِ

ومن ثمَّ جاز : لم يكن ثم كان ، وامتنع : لما يكن ثم كان .

٣- أن (لم) يجوز أن يُفصل بينها وبين مجزومها اضطرارا كقول الشاعر :

فذاك ولم - إذا نحن امْتَـرَيْنَـا -

تكنْ فى الناس يدركْـك المِرَاءُ

وأصل البـيت: ولم تكن فى الناس يدركك المـراء إذا نحن امـترينا، ولم يَرِد ذلك مع لما .

---

(١) سورة الإخلاص : ٣ ، ونحو .
(٢) سورة آل عمران : ١٤٢ .
(٣) سورة المائدة : ٤٧ .

٤- وأن (لم) يجوز أن تُلغى فلا تجزم ، وذلك حملا على (ما) مثل قول الشاعر :

لولا فوارسُ مِن ذُهْلٍ وأسْرتُهم

يوم الصُّلَيْفَاءِ لم يُوفُونَ بالجار

٥- أن (لما) يجوز حذف مجزومها والوقف عليها فى الاختيار كقول الشاعر :

فجئت قبورهم بدءًا ولَمَّا

فناديت القبور فلم يُجِبْنَهُ

أى : ولما أكن بدءا قبل بذلك ، أى : سيد ، وتقول قاربت المدينة ولما ، أى : ولما أدخلها ، ولا يجوز ذلك فى لم .

٦- أن منفى (لما) قريب من الحال ، ولا يُشترط ذلك فى لم ، تقول: لم يكن زيد فى العام الماضى مقيما ، ولا يجوز : لما يكن .

٧- أن منفى لما يُتوقع ثبوته بخلاف منفى لم ، ألا ترى أن معنى قوله تعالى : ﴿بل لما يذوقُوا عذابِ﴾ (١) ، أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقع (٢) .

* * *

---

(١) سورة ص : ٨ .
(٢) شرح المفصل : ٨ / ١٠٩ - ١١١ ، وشرح الأشمونى : ٤/ ٥ - ٧ .

٢٦ - الواو وحروف العطف

تشترك الواو مع حروف العطف فى أنها تشرك ما بعدها مع ما قبلها فى وجوه الإعراب .

وتختلف الواو عن حروف العطف الأخرى فى الوجوه الآتية :

الوجه الأول : أنها تعطف الشيء على مصاحبه مثل قوله تعالى : ﴿فأنجيناه وأصحابَ السفينة﴾ (١) ، وعلى سابقه نحو قوله تعالى : ﴿ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم﴾ (٢) ، وعلى لاحقه نحو قوله تعالى : ﴿كذلك يُوحى إليك وإلى الذين من قبلك﴾ (٣) .

الثانى : اقترانها بـ (إما) مثل قوله تعالى : ﴿إما شاكرا وإما كفورا﴾(٤) .

الثالث : اقترانهابـ (لا) إن سُبِقت بنفى ولم تقصد المعية مثل قوله تعالى : ﴿وما أموالُكم ولاَ أولادكم بالتى تقربكم عندنا زلفى﴾ (٥) .

الرابع : اقترانها بـ (لكن) نحو قوله تعالى : ﴿ولكن رسول الله ﴾ (٦)

الخامس : عطف المفرد السببى على الأجنبى عند الاحتياج إلى الربط مثل : مررت برجل قائم زيدٌ وأخوه .

السادس : عطف العقد على النيف نحو : أحد وعشرون .

السابع : عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقول الشاعر:

---

(١) العنكبوت : ١٥ .

(٢) سورة الحديد : ٢٦ .

(٣) سورة الشورى : ٣ .

(٤) سورة الإنسان : ٣ .

(٥) سورة سبأ : ٣٧ .

(٦) سورة الأحزاب : ٤٠ .

بكيت وما بُكا رجلٍ حزين

على ربْعَيْن مَسلُوب وبالى

الثامن : عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو قول الفرزدق :

إن الرَّزِيةَ لا رزيةَ مثلُها

فقدانُ مِثْلِ محمدٍ ومحمدٍ

وقول أبى نواس :

أقمنا بها يومًا ويومًا وثالثا

ويوما له يومُ الترحُّل خامسُ

التاسع : عطف ما لا يُستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو .

العاشر والحادى عشر : عطف العام على الخاص وبالعكس ، فالأول نحو قوله تعالى : ﴿رب اغفر لى ولوالدى ولمن دخل بيتى مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات﴾ (١) ، والثانى نحو قوله تعالى : ﴿ وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح﴾ (٢)

الثانى عشر : عطفُ عامل حُذِف وبقى معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد كقول الشاعر :

إذا ما الغانيات بَرَزْنَ يوما

وزجّجْنَ الحواجب والعيونا

أى : وكحلن العيون، والجامع بينهما التحسين .

---

(١) سورة نوح : ٢٨ .

(٢) سورة الأحزاب : ٧ .

الثالث عشر : عطف الشيء على مرادفه كقوله تعالى : ﴿إنما أشكو بثى وحزنى إلى الله﴾ (١)

الرابع عشر : عطف المقدَّم على متبوعه للضرورة كقول الشاعر:

ألا يا نخلةً من ذات عِرْقٍ

عليكِ ورحمةُ الله السلامُ

الخامس عشر : عطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى : ﴿وامسحوا برؤوسكم وأرجلِكم﴾ (٢) ، فيمن خفض الأرجل (٣)

* * *

٢٧ - الواو وحتى

تتشابه الواو مع حتى فى أن كلا منهما يشرك ما بعده على ما قبله فى وجوه الإعراب .

وتختلف حتى عن الواو من ثلاثة أوجه :

الأول : أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط : الشرط الأول : أن يكون ظاهرا لا مضمرا . الشرط الثانى : أن يكون إما بعضا من جمع قبلها نحو : قدم الحجاج حتى المشاة ، أو جزءا من كل نحو : أكلت السمكةَ حتى رأسها، أو كجزء نحو : أعجبتنى الجارية حتى حديثُها. الشرط الثالث : أن يكون غاية لما قبلها إما فى زيادة أو نقص ، فالأول نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، والثانى نحو : زارك الناس حتى الحجامون .

---

(١) سورة يوسف : ٨٦ .

(٢) سورة المائدة : ٦ .

(٣) المغنى : ٢/ ٢٥٤ - ٢٥٧ .

الوجه الثانى : أنها لا تعطف الجمل، وذلك شرط معطوفها أن يكون جزءا مما قبلها أو كجزء منه كما سبق ، ولا يتأتى ذلك إلا فى المفردات.

الوجه الثالث : أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض فرقا بينهما وبين الجارة، فتقول : مررت بالقوم حتى بزيد [1]

* * *

٢٨ - نونا التوكيد

تشبه نونُ التوكيد الخفيفة نونَ التوكيد الثقيلة فى التوكيد، وفى وقوعها فى كل موقع تقع فيه الثقيلة .

ولكن تختص الخفيفة بما يأتي :

١- أنها لا تقع بعد الألف الفارقة بينها وبين نون النسوة من أجل التقاء الساكنين ، فلا تقول ، اخشينانْ .

٢- أنها لا تقع بعد ألف الاثنين ، فلا تقول : لا تضربان يا زيدان ، لما تقدم .

٣- أنها تحذف إذا وليها ساكن ، كقول الأضبط السعدى :

لا تهين الفقير علك أن ترْ

كَعَ يوما والدهر قد رفعة

أى : لا تهينَنْ .

---

(١) المغنى : ١/ ١٢٧ ، ١٢٨ .

٤- أنها تُعطى حكم التنوين ، فإن وقعت بعد فتحة قُلبت ألفا [١]. نحو ﴿لنسفعا﴾ [٢] ، و ﴿ليكونا﴾ [٣]

* * *

٢٩ - هل والهمــزة

تشترك هل مع الهمزة في أداء وظيفة الاستفهام .

وتفترق هل من الهمزة من عشرة أوجه :

أحدها : اختصاص (هل) بالتصديق.

الثانى : اختصاصها بالإيجاب ، تقول : هل زيد قائم، ويمتنع : هل لم يقم، بخلاف الهمزة نحو قوله تعالى : ﴿ألم نشرح﴾[٤] ، وقوله : ﴿ألن يكفيكم﴾ [٥] ، وقوله : ﴿أليس الله بكاف عبده﴾ [٦]

الثالث : تخصيصها المضارعَ بالاستقبال نحو : هل تسافر ؟ ، بخلاف الهمزة نحو : أتظنه قائما ؟

الرابع والخامس والسادس: أنها لا تدخل على الشرط ولا على (إنّ) ولا على اسم بعده فعل فى الاختيار ، بخلاف الهمزة بدليل قوله تعالى: ﴿أفإن مت فهم الخالدون﴾ [٧]، وقوله : ﴿أئن ذكرتم بل أنتم قوم

---

(١) شذا العرف فى فن الصرف ، للشيخ أحمد الحملاوى : ٥٨ ، ٥٩ .
(٢) سورة العلق : ٥ .
(٣) سورة يوسف : ٥٢ .
(٤) سورة الشرح : ١ .
(٥) سورة آل عمران : ١٢٤ .
(٦) سورة الزمر : ٣٦ .
(٧) سورة الأنبياء : ٣٤ .

مسرفون﴾ (١) ، وقوله : ﴿أئنك لأنت يوسف﴾ (٢) ، وقوله : ﴿أبشرا منا واحدا نتبعه﴾ (٣)

السابع والثامن : أنها تقع بعد العاطف لا قبله ، وبعد أم مثل قوله تعالى : ﴿فهل يهلك إلا القوم الفاسقون﴾ (٤) ومثل قول النبى صلى الله عليه وسلم : « وهل ترك لنا عَقيل مِن رباع » ، وقول الشاعر :

ليت شِعْرى هل ثُم هل آتينْهمْ

أو يحولَنَّ دون ذاك حِمامُ

وقال تعالى : ﴿قل هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلماتُ والنور﴾ (٥)

التاسع : أن يراد بالاستفهام بها النفى، ولذلك دخلت على الخبر بعدها (إلا) مثل قوله تعالى : ﴿هل جزاء الإحسان إلا الإحسان﴾ (٦) ، والباء فى قول الشاعر :

ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائم

وصح العطف فى قول الشاعر :

وإن شِفائى عَبْرةٌ مُهْراقَةٌ

وهَلْ عند رَسْمٍ دارسٍ مِن مُعَوَّلِ

(١) سورة يس : ١٩ .
(٢) سورة يوسف : ٩٠ .
(٣) سورة القمر : ٢٤ .
(٤) سورة الأحقاف : ٣٥ .
(٥) سورة الرعد : ١٦ .
(٦) سورة الرحمن : ٦٠ .

العاشر : أنها تأتى بمعنى (قد) وذلك مع الفعل، وبذلك فَسّر قولَه تعالى : ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر﴾ [1] ، ابن عباس رضى الله عنهما والكسائى والفراء و المبرد [2]

* * *

تم بحمد الله حديثى عن التراكيب والأدوات المتشابهة ، والله ولى التوفيق .

مكة المكرمة، ١٢ من رمضان سنة ١٤١٤ هـ

٢٢ من فبراير سنة ١٩٩٤

(١) سورة الإنسان : ١ .

(٢) المغنى : ٣٥٠ ، ٣٥١ .

المراجـــع

١- الإتقان فى علوم القرآن، للسيوطى، تحقيق محمد شريف سكر نشر دار إحياء العلوم - بيروت ، ط١ ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٢- أسرار العربية ، لابن الأنبارى ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، نشر مطبعة الرقى بدمشق، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .

٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، نشر دار الفكر بلبنان .

٤- الجنى الدانى فى حروف المعانى ، للمرادى ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، نشر المكتبة العربية بحلب ط١ ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

٥- حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، نشر عيسى الحلبى .

٦- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى ، للمالقى ، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط ، نشر دار العلم بدمشق، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٧- شذا العرف فى فن الصرف ، لأحمد الحملاوى نشر المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة .

٨- شرح الأشمونى على حاشية الصبان - نشر عيسى الحلبى .

٩- شرح شذور الذهب ، لابن هشام ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - نشر المكتبة العصرية ، طـ١ ، سنة ١٩٨٦ .

١٠- شرح المفصل ، لابن يعيش ، نشر عالم الكتب ، بيروت .

١١- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، لمحمد محيى الدين عبد الحميد ، نشر دار الفكر ، بيروت .

١٢- قطوف من النحو ، للشيخ محمد فهيم أبو عبية ، نشر مكتبة كريدية إخوان ، بيروت .

١٣- القواعد الأساسية للغة العربية ، للسيد الهاشمى ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٤- المبهمات الثلاثة ، الضمير والإشارة والموصول ، رسالة ماجستير ، للمؤلف من كلية دار العلوم سنة ١٩٨١ .

١٥- معانى الحروف ، للرمانى ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبى، نشر دار الشروق بجدة طـ ٢ سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ .

١٦- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، لمحمد فؤاد عبد الباقى ، نشر مطابع دار الشعب .

١٧- معجم النحو ، لعبد الغنى الدقر ، نشر مؤسسة الرسالة ، بيروت ، طـ٣ سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

١٨ - المعجم الوسيط ، الصادر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة، نشر دار المعارف سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

١٩ - مغنى اللبيب ، لابن هشام ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد .

٢٠ - النحو الواضح ، لعلى الجارم ، ومصطفى أمين ، نشر دار المعارف سنة ١٩٨٤ م .

٢١- النحو الوافى ، لعباس حسن ، نشر دار المعارف سنة ١٩٧٥ م.

الفهـرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة